مجلّة جامعة عدن للعلوم الانسانيّة والاجتماعية
EJUA-HS Vol. 2 No. 4 (2021)
https://doi.org/10.47372/ejua-hs.2021.4.133
ISSN: 2708-6275

مقالة بحثية

معوقات المشاركة المجتمعية بجامعة عدن من وجهة نظر قياداتها الأكاديمية

مشتاق علي داغم محمد

قسم الأصول والإدارة التربوية، كلية التربية - عدن، جامعة عدن، اليمن

*** الباحث الممثل: مشتاق علي داغم محمد؛ البريد الالكتروني: moshtaq.amd2@gmail.com**

استلم في: 29 أكتوبر 2021 / قبل في: 20 ديسمبر 2021 / نشر في: 31 ديسمبر 2021

المُلخّص

هدفت الدراسة إلي معرفة معوقات المشاركة المجتمعية بجامعة عدن من وجهة نظر قياداتها الاكاديمية، وكذلك التعرف على أثر متغيرات الدراسة (المؤهل العلمي - الوظيفة - سنوات الخبرة) على وجهات نظر القيادات الأكاديمية بجامعة عدن حول موضوع الدراسة ، ومعرفة الفروق بين إجابات أفراد مجتمع الدراسة، فيما يتعلق بموضوع الدراسة ,تعزى لمتغيرات (المؤهل العلمي، الوظيفة ,سنوات الخبرة).

وقام الباحث بإعداد استبانة, وبعد عرضها على مجموعة من المحكمين كانت صورتها النهائية تحتوي على (32) فقرة موزعة على أربعة مجالات، وبعد التأكد من صدق الأداة وثباتها قام الباحث بتطبيق هذه الأداة, وتم توزيع (119) نسخة من الاستبيان على جميع القيادات الأكاديمية في جامعة عدن وعددهم(119) (موزعين على ديوان رئاسة جامعة عدن والكليات والمراكز العلمية التابعة لها) , واستخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي التحليلي والمعالجات الإحصائية ,واستخدم البرنامج الإحصائي SPSS في تحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بمحوري الدراسة ،واستخدم الوسائل الإحصائية الملائمة في معالجتها واستخلاص النتائج.

في ضوء ما تم التوصل أليه من خلال نتائج الدراسة الحالية فإن الباحث يستنتج الآتي:

1) أن مستوى معوقات المشاركة المجتمعية في جامعة عدن بحسب وجهة نظر القيادات الاكاديمية بجامعة عدن كانت بدرجة (كبيرة) وذلك من خلال مستوى التقدير العام للمجالات والذي بلغ متوسطه الحسابي العام (3.93)، أي بوزن مئوي (78.6%)، وانحراف معياري بلغ (0.506).

2) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين آراء أفراد مجتمع الدراسة حول معوقات المشاركة المجتمعية في جامعة عدن تعزى إلى المتغيرات (الوظيفة، اللقب العلمي، سنوات الخبرة) إذ تشير قيم (F) المحسوبة في المقياس الكلي (1.614) بأنها أصغر من قيمة (F) الجدولية (2.758).

الكلمات المفتاحية: المشاركة المجتمعية، القيادات الاكاديمية، المعوقات.

مقدمة:

تعد الجامعة أهم المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها. وتؤدى الجامعة دوراً هاما في تطوير المجتمع وتنميته، وتوسيع آفاقه المعرفية والثقافية، من خلال إعداد قوى بشرية تملك المعرفة والعلم ومتدربة على العمل بالمجالات والتخصصات المختلفة كافة، إضافة إلى خدمة المجتمع، فلكل جامعة رسالتها التي هي من صنع المجتمع من ناحية، وأداة لصنع قياداته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية من ناحية أخرى (باكير، 2017، 5ص)

وبدأ في العقود الاخيرة الارتباط العضوي بين الجامعة والتنمية المجتمعية، فالجامعة بما تملكه من موارد معرفية وتكنولوجية وبشرية تقع عليها مسؤولية تطوير العلم وتقديم التقنية لأغراض التنمية الملائمة لظروف المجتمع. والجامعة تتعامل مع المعرفة تدريسا فتنشرها بين الطلاب وتعلمهم المفاهيم والنظريات والقيم العلمية، وتتعامل مع المعرفة بحثا فتثريها وتنميها من خلال ما يضيفه الباحثون وما يخترعه المبتكرون وتطوع البحث والتعليم لإيجاد الحلول المناسبة للمشكلات التي تعيق حركة التنمية وتوفر معدلاتها وتقلل مردودها. (السلطان 2005، ص8)

وهذا يعنى أن الجامعة لها دور مهم في عملية التنمية المجتمعية بمعناها الشامل، فهي التي تقدم للمجتمع العناصر البشرية التي تقوم بتلك العملية، وتشارك فيها، كما تستهدف تنمية الطاقات البشرية، وصقل مواهبها، وتوظيف إمكانياتها في خدمة المجتمع، ومن ثم فإن الحديث عن المشاركة المجتمعية في غياب دور فاعل للجامعة يصبح حديثاً ناقصاً ومبتوراً، فالعلاقة بين الجامعة والمجتمع تستمد جذورها من روافد عدة يتمركز أولها حول الإنسان كجوهر لعملية التنمية باعتبار ما يمثله كراس مال معرفي، وبشري للعملية التنموية من جانب، وكونه وسيلة التنمية وغايتها من جانب آخر (أبوالمجد، 2015،212ص).

حيث أشار مرسي (1983م) كما ورد في عليان أن التبادل المشترك بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المحيطة بها إنما يقوم على طبيعة تلك الجامعات وتلك المؤسسات، فالمجتمعات المتقدمة انعكس تقدمها على جامعاتها، ثم عادة هذه الجامعات فقدمت بحوثها وخدماتها للمجتمع من

حولها فأكملت دائرة التقدم الذي لا يتوقف بتفاعل الاثنين، ومن هنا فإن البحث العلمي الذي يتم في الجامعات يجد طريقة إلى التنفيذ والتطبيق الفعلي في المجتمع سريعاً. (عليان2017, 472ص). ولذلك أتت هذه الدراسة الحالية لِتُقدّم ولو القدر اليسير من العون لجامعة عدن وقياداتها الاكاديمية لتحقيق المشاركة المجتمعية، لعلها تكون حجر بناء في طريق الوصول إلى تبني احتياجات المجتمع وتنفيذ البحوث على ارض الواقع، لمواكبة الركب العالمي واللحاق بالمسيرة التقدمية.

مشكلة الدراسة:

وصلت مسيرة نظم التعليم العالي في البلاد العربية إلى أنها لم تعد تسر الغالبية العظمى من الأوساط العلمية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية والسياسية، بما فيهم الكثير من المسؤولين عن نظم التعليم هذه، وقد بحت أصوات العلماء، رجال الفكر والباحثين العرب، وغيرهم وهم يبدون مساوئ نظم التعليم العالي العربية ومثالبها، وما انفكوا ينادون بضرورة إصلاحها، بل وتغيرها جذريا. (الشرجبي.2011، ص114).

وكما تشير الكثير من الدراسات التربوية إلى قصور في التعليم العالي في الوطن العربي، فإن اغلبها يشير إلى المشاركة المجتمعية بوصفها طوق النجاة الذي يعصم المجتمع والعملية التعليمية من الغرق في دياجير الفاقة (التمويل، المعرفة، التطور، الانتاج...إلخ).

لكن الواقع يشير إلى ضعف مستوى الشراكة، ووجود العديد من الاسباب السلبية التي تحول دون تحقيقها، وخصوصاً ،ضعف الصلة والتواصل مع مواقع العمل والانتاج، وضعف إسهام المؤسسات الانتاجية في دعم البحوث العلمية، وضعف التنسيق بين مراكز البحوث ومؤسسات الانتاج، وعدم الاقتناع بالإمكانات والخبرات الوطنية، وعدم رغبة معظم المؤسسات الانتاجية في دعم أنشطة التطوير بالجامعة وتحمل تكلفة المشروعات البحثية، وانشغال الجامعات بالتدريس والبحوث النظرية، واكتفاء المؤسسات الانتاجية بما لديها من خبراء وفنيين لحل مشكلتها(الأحمد.1437هـ,ص438).

ومن خلال اطلاع الباحث على العديد من الدراسات التي أجريت على جامعة عدن، والتي تمحورت دراساتهم عن الدور التقليدي للجامعات، وهو وظائف الجامعة (البحث العلمي، التعليم، خدمة المجتمع) ومع ذلك كانت نتائج الأبحاث قد اشارت لضعف جامعة عدن في خدمة المجتمع مثل دراسة الشتاء(2021)، ودراسة الشهاري والغيلي(2011)، ودراسة العريقي للجامعات اليمنية(2006) ,وما اشارت إلية ايضاً الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في اليمن(2006-2010). وبحكم احتكاك الباحث بمؤسسات التعليم العالي، فقد لاحظ أن هناك ظاهرة غياب المشاركة المجتمعية، وأن مثل هذه المشاركة لا تحتل أي أولوية أو تعطى أهمية ملائمة من قبل جامعة عدن وكلياتها على حد سواء. وذلك على الرغم من الاتجاهات المعاصرة التي تؤكد على أهمية المشاركة المجتمعية للجامعات والفوائد التي تعود على كل من الجامعة والمجتمع من هذه المشاركة. والادها والامر ان هذه الظاهرة وتحت هذا المصطلح (المشاركة المجتمعية) لم تحضى باهتمام الباحثين حسب علم الباحث. وهو الأمر الذي حدا بالباحث للتفكير في أهمية اجراء دراسة عن معوقات الشراكة المجتمعية في جامعة عدن. ورغبة من الباحث في تسليط الاضواء نحو المشاركة المجتمعية في جامعة عدن، وتأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على هذه الحلقة المفقودة لمواكبة التوجهات العالمية المعاصرة. وقد رأى الباحث أنه من المهم إجراء هذا الدراسة. ووضع التساؤلات حولها والإجابة عليها.

واستناداً لما تقدم فإنه يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالأسئلة الآتية:

1) ما معوقات المشاركة المجتمعية بجامعة عدن من وجهة نظر قياداتها الاكاديمية؟
2) هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(0.05) بين آراء افراد العينة حول معوقات المشاركة المجتمعية في جامعة عدن تعزى الى المتغيرات (الوظيفة، اللقب العلمي، سنوات الخبرة)

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1) تحديد معوقات المشاركة المجتمعية بجامعة عدن من وجهة نظر قياداتها الاكاديمية.
2) تحديد الفروق الإحصائية في استجابات افراد العينة التي تعزى الى المتغيرات (الوظيفة , اللقب العلمي ,سنوات الخبرة).

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من خلال الآتي:

1) مواكبة الاتجاهات العالمية المعاصرة والسائدة في مختلف دول العالم، والتي تتمثل في ضرورة الاهتمام بتفعيل المشاركة المجتمعية بين الجامعة والمجتمع.
2) تنبع اهمية هذه الدراسة من اهتمامها بأهم المؤسسات وهي الجامعة.
3) تكمن أهمية هذه الدراسة في ندرة الدراسات المحلية حول موضوع المشاركة المجتمعية مع الجامعة.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: معوقات المشاركة المجتمعية بجامعة عدن من وجهة نظر قياداتها الاكاديمية

الحدود البشرية: القيادات الاكاديمية في جامعة عدن

الحدود المكانية: جامعة عدن (اليمن)

الحدود الزمانية: 2021-2022

منهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي المسحي التحليلي.

مصطلحات الدراسة

تعريف المشاركة: تُعرف المشاركة في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية على أنها "تفاعل الفرد عقلًيا وانفعالًيا في موقف الجماعة بطريقة تشجعه على المساهمة في تحقيق أهداف الجماعة والمشاركة في تحمل المسئولية (بدوي، 1993، ص 305).

وتعرف المشاركة المجتمعية ايضاً على أنها "ما يسهم به القطاع الخاص من مؤسسات، وشركات، وهيئات، وجمعيات، وأفارد من أموال نقدية، أو عينية، أو حتى المشاركة بالجهود البدنية، أو الأفكار الإبداعية المنتجة"(الغامدي.1424.ص85)

التعريف الإجرائي: يعرف الباحث المشاركة المجتمعية بانها تبادل المنفعة بين جامعة عدن ومؤسسات وشخصيات المجتمع الفاعلة في أُطر مقننة لتحقيق الرقي

تعريف الجامعة: وذكرت الكميم وعرشان (2020) تعريف الجامعة بحسب قانون التربية والتعليم رقم(45) لسنة 1992,مادة(58) بانها مؤسسة علمية تحت إشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وهي مستقلة في أداء وظائفها العلمية والتربوية وتلحق موازنتها بموازنة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي, وللجامعة استقلال مالي وإداري في تنفيذها لموازنتها.(الكميم,عرشان2020 ,ص180)

وتعرف الجامعة ايضاً بأنها مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة، وتتمثل وظائفها الرئيسية في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية التخصصية وتقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة منها ما هو على مستوى البكالوريوس ومنها ما هو على مستوى الدراسات العليا تمنح بموجبها درجات علمية للطلاب (الثبيتي 2000، ص214).

التعريف الاجرائي: يعرف الباحث جامعة عدن بانها مؤسسة اكاديمية تأسست عام 1975 وتظم (15) كلية ذات تخصصات علمية متنوعة تخضع لوزارة التعليم العالي.

القيادات الاكاديمية: عباره عن شخص او مجموعة اشخاص يقومون بتوجيه ورقابة المؤسسة التعليمية في المستويات العليا (كنعان، 2007، ص7).

التعريف الإجرائي: يعرف الباحث القيادات الاكاديمية بانها قيادات الصف الأول في جامعة عدن وهم رئيس الجامعة ونوابه وعمداء الكليات ونوابهم ومدراء المراكز العلمية ونوابهم في جامعة عدن.

مفهوم المشاركة المجتمعية:

تشير بعض الادبيات إلى إن مفهوم الشراكة المجتمعية ظهر في أواسط الثمانينيات بناء على تزايد الوعي المجتمعي وتنامي ظاهرة تأسيس جمعيات المجتمع المدني، وتعتبر الشراكة المجتمعية إحدى الرؤى التي تستجيب لتحديات الانفجار المعرفي الرقمي، وتعمل على استغلال التطور المذهل لطاقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة نظام التعليم كعنصر أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وبناء القدرة التنافسية في مناخ العولمة، وهي صياغة جديدة للعلاقة بين المؤسسات التغليمية و المجتمعية الأخرى، وتتكامل من خالها مسؤولية الدولة مع أولياء الأمور عن التعليم.(الوكيل.2012.ص39).

والبعض الاخر يشير إلى ظهور مصطلح الشراكة المجتمعية للمرة الاولى من ضمن مفاهيم التنمية أواخر الخمسينيات من خلال عمل المسؤولين في مختلف مجالات التنمية، والشراكة المجتمعية من المبادئ الهامة لجميع وسائل الخدمة الاجتماعية، وأحد المداخل الرئيسية للتنمية وتعمل على تشجيع المواطنين للمشاركة في خدمة مجتمعهم، سواء كانت مشاركة فرديه أو جماعيه (بدوى، 2014).

وعموماً يقصد بالمشاركة المجتمعية بانها الإسهامات، والمبادرات للأفراد، والجماعة، سواء مادية أو عينية , ووسيلة للفهم والتفاعل المتبادل لجهود وموارد كل أطراف المجتمع والتنسيق بينها، من أجل تحقيق الصالح العام في المجالات المختلفة في المجتمع، وفي مجال التعليم الجامعي. ويشار اليها بانها الجهود التي تبذلها الجامعات والقائمون على إدارتها في التعاون والتلاحم مع قوى المجتمع والبيئة المحيطة بالجامعة، والعملية

التعليمية، وذلك لبناء جسور من العلاقات والثقافات والمفاهيم المشتركة والتبادلية والتي تهتم بالارتقاء والنهوض بالتعليم الجامعي، والمجتمع (صالح وحسن؛ 232،2010ص).

وقد عرف هذ المفهوم الشرجبي حيث قال ان المشاركة المجتمعية في مجال التعليم العالي هي: الجهود التي تبذلها المؤسسات التعليمية والقائمون على إدارتها في التعاون والتلاحم مع قوى المجتمع والبيئة المحيطة بها والعملية التعليمية وذلك لبناء جسور من العلاقات والثقافات والمفاهيم المشتركة والتبادلية والتي تهتم بالارتقاء والنهوض بالتعليم بصفتها مؤسسة وعمليات مترابطة واجراءات؛ بغرض تفعيل الدور الذي تقوم به المؤسسة التعليمية في المجتمع. (الشرجبي، 2011، ص109)

والمشاركة المجتمعية كما أوردها الشرجبي عن الحاج: هي مقاربة تنموية تتضمن علاقة تكامل بين قدرات وامكانات طرفين أو أكثر تتجه لتحقيق أهداف محددة وفي إطار من المساواة بين الأطراف لتعظيم المزايا النسبية التي يتمتع بها كل طرف وأيضاً في إطار احترم كل طرف للآخر وتوزيع الأدوار وتحمل المسؤوليات بقدر كبير من الشفافية. (الشرجبي، 2011، ص110)

كما يقصد بها المساهمة والتعاون مع الآخرين في القيام بأنشطة تهدف إلى توفير خدمات يحتاجون إليها، أو إيجاد حلول للمشكلات التي يعانون منها (حسانين، 2012، ص349).

ويرى الباحث ان المشاركة المجتمعية بين الجامعة ومؤسسات وشخصيات اعتبارية في المجتمع هي مرحلة متقدمة من النضج الاجتماعي تهدف إلى مواكبة التطورات المتسارعة والتصدي للصعوبات بروح الجسد الواحد.

أهمية المشاركة المجتمعية:

أن لتطور المؤسسات المجتمعية أثر مباشر على التنمية الاقتصادية؛ لهذا تمثل علاقة الشراكة بين التعليم الجامعي ومؤسسات المجتمع غاية في الأهمية؛ إذ تعتبر هذه العلاقة من المقومات الرئيسة لتطوير القطاعات المجتمعية. وقد مكنت هذه الشراكة من التوصل إلى ابتكارات هائلة كانت الأساس في التطور الهائل الحادث في الاقتصاديات المتقدمة. ففي هذه الاقتصاديات يلجأ صانع القرار إلى مؤسسات التعليم الجامعي للقيام بالدراسات والمقارنة المنهجية للمشاكل التي تواجهها المؤسسات المجتمعية، وقد أدت هذه المنهجية في العلاقة إلى إرساء تقاليد وقيم لصناعة القرار مما أحدث تراكمًا كميًا ونوعيًا في المعلومات جعلت من مؤسسات التعليم الجامعي وأبحاثها جزء لا يتجزأ من التنمية الشاملة (الزبيدي 2008، ص710)

وتتجلى المشاركة المجتمعية في التعليم العالي كما ذكرها الشرجبي في الآتي: (الشرجبي عبدالحكيم. 2011، ص112-113).

المساهمة الإيجابية في إنجاح البرامج التعليمية والاجتماعية.2 تحقيق التعاون والتكامل بين وحدات المجتمع المختلفة. 3 المساهمة في إشباع الحاجات وحل المشكلات. 4 توفير إحساس قوي بالانتماء.5 رفع مستوى التعليم مما يقرب العمليات التربوية من فكر الناس واهتماماتهم في مجتمعاتهم المحلية.6 حاجة مؤسسات التعليم العالي إلى مساعدة دائمة من المجتمع المدني حتى تتحقق الأهداف القومية للتعليم.7 تفهم المجتمع للمشاكل والمعوقات التي تعاني منها مؤسسات التعليم العالي وتقدير حجم الإنجازات والنجاحات.8 تعكس المشاركة المجتمعية رغبة المجتمع واستعداده للمشاركة الفعالة في جهود التعليم وتحسينه وزيادة فعالية المؤسسة التعليمية في تحقيق أهدافها ووظيفتها التربوية. والمؤسسة التعليمية الجيدة هي التي تبني علاقات مجتمعية وثيقة تسهم في تحقيق الأهداف التربوية. وبالشراكة المجتمعية الفاعلة لمؤسسات التعليم العالي سيتعزز التحامها بمجتمعاتها وستقوم بأدوارها في خدمة قضاياه ومعالجة مشاكله حيث تسهم في: خدمة المجتمع المحلي وذلك من خلال دارسة احتياجاته ومواجهة الظواهر والمشاكل الاجتماعية. واستخدام مبانيها في تقديم خدمات وأنشطة اجتماعية وذلك من خلال الإجازات وبعد انتهاء الدارسة مثل (معمل الكمبيوتر – المكتبة – المسرح – الملعب –الفصول). وتنفيذ برامج ومشروعات اجتماعية تخدم المجتمع المحلي. ومساعدة منظمات المجتمع المدني في تنفيذ برامجها التربوية. واستخدام موارد وامكانيات منظمات المجتمع المدني لخدمة هذه المؤسسات.

وتشير الأدبيات المعاصرة إلى أهمية الشراكة بين أجهزة التعليم والمؤسسات المجتمعية؛ وذلك للأسباب الآتية:

أصبح العمل يعتمد على قواعد المعرفة والتكنولوجيا، ولا سبيل إلى نقل المعرفة وتطبيق التكنولوجيا إلا من خلال مراكز البحث العلمي. وإن سرعة التقدم المعرفي والتقني جعل مبدأ التعليم المستمر ضرورة لازمة لضمان ارتفاع معدلات الأداء والمجتمع. تمر أساليب المجتمع وأدواته ووسائله بتحولات مستمرة، بسبب التطور المستمر في تكنولوجيا الإدارة، والبرمجة، وبحوث العمليات؛ مما أحدث خللاً مستمراً في هيكلة العمالة. وإن الفجوة بين التقدم والتخلف هي فجوة معرفية تكنولوجية، ومن ثم يجب أن تكون الجامعات دوماً هي النافذة التي تُطلّ منها مؤسسات المجتمع على التقدم، وتستشرف المستقبل. وإن تكلفة التعليم العالي بأنواعه الأكاديمية والتكنولوجية والبحثية في ارتفاع مستمر، وتحتاج هذه المؤسسات إلى دعم متواصل وإلى مصادر تمويل غير تقليدية؛ لذا يجب أن تكون مؤسسات المجتمع من بين هذه المصادر. (العثمان. 2009، ص 65.)

ويلاحظ الباحث مما سبق الأهمية البالغة للمشاركة المجتمعية في مجال التعليم الجامعي، ومساهمتها الكبيرة في التطور، مما يشجع بدورة العمل الجماعي والتعاون.

مراحل تطور علاقة الجامعة بالمجتمع وصولاً الى المشاركة المجتمعية:

أن الفرق بين أدوار الجامعة بالأمس واليوم كما يراها مبارك(2000) أن الجامعة التقليدية عرفت بأداء المهام التالية: المحافظة على التراث العلمي والمعرفي للبشرية، تنمية وتطوير المعرفة البشرية – تكوين العلماء والباحثين والأطارات التي تتولى مسؤولية المجتمع. ويلخص مهام الجامعة في الوقت الحاضر في المهام التالية:- تعليم النشء وتحضيره للمساهمة في مختلف مناحي الحياة – الحفاظ على التراث العلمي والمعرفي للبشرية وترقيتة – وترقية حرية الفكر والعقل والقيام بدور المرجع الفكري للمجتمع, وحامي الفكر الحر, وتطوير التكنلوجيا وتوجيهها لخدمة المجتمع.(بوحفص.2000.ص245)

ويقول سلامة الخميس(2000) أن الجامعة في مفهومها الأصلي كانت مؤسسة للتدريس والتعليم المهني.أما الجامعة المعاصرة فان لها عموما ولائين احدهما لعالم العلم والمعرفة وما يتطلب من عزلة وترفع وموضوعية وحرية والثاني للمجتمع الذي تعهدها بالرعاية والتمويل ويتوسل بها لحل كثير من مشكلاتة وقضاياه الحادة. (الخميس.2000.ص29)

وتعد الجامعة الحديث كما نشأت في القرن التاسع عشر مصدر هام للمعرفة والتقنية الجديدة. وقد أضاف النموذج الجديد للجامعات مكون خاص بالخدمة العامة يتضمن تقديم قاعدة أوسع نطاقاً للبحث والتدريس لإحداث التغير الاجتماعي (Breznitz,g Feldman,2012). ووفقا ل سكوت(1977) فإن المكون الخاص بخدمة المجتمع كان بمثابة نتيجة مباشرة للتغيرات الحديثة في الجامعات الحديثة أي النمو في اعداد الطلاب والطلب على عمالة ماهرة. وفي عام1963، وفي سلسلة من المحاضرات التي تم تقديمها في جامعة هاردفارد ظهر مصطلح الجامعة المتعددة وهي الجامعة التي لديها مستوى عالي من المشاركة في اقتصاديات وثقافة المجتمع ويرى " كير" وهو الذي قدم مفهوم الجامعات المتعددة أن الجامعة يجب أن يكون لها مستوى عال من المشاركة في اقتصاديات وثقافة المجتمع ويرى أن الجامعات هي مستقبل المجتمع. وقد تاثر هذا المكون الخاص بالخدمات المضافة إلى مهمة الجامعات الحديثة بالمنظور الاقتصادي النيوليبرالي والذي فية يتم تقديم الجامعات مساهماتها في الاقتصاد. وفي حقيقة الامر فإنه في معظم الدول تعتمد الجامعات بشكل مكثف على التمويل العام وتتعرض لضغوط لأن تقدم مقابل ذلك للمجتمع وأن تلعب دوراً مسئولاً(Russell.1993).

ومن الناحية التاريخية فقد كان للجامعات دوراً في المشاركة وذلك استناداً إلى المبادئ التربوية والاجتماعية التي قدمها "ديوي" في عام 1916 و"آدمز" في عام 1960. وقد حضي الدور الذي يمكن للجامعات أن تلعبه في المشاركة قدراً متزايداً من الاهتمام في الآونة الأخيرة. وهذا ما يستلزم من الجامعات أن تصبح أكثر مشاركة في حركة المشاركة المدنية من خلال التأكد على التعاون بين أعضاء هيئة التدريس، والطلاب، والمجتمع وذلك للاستفادة من نقاط القوة بة والعمل مع مشكلاتة(Ostrander.2004).

ونرى هنا توافق دراسة عامر(2007.ص9-10) فيما اشارت له دراسة (العكل. 2001.ص99-100) لمراحل تطور العلاقة بين المجتمع والجامعة بالنقاط الآتية:

المرحلة الأولى: وهي التي تبدأ بنشأة الجامعات في العصور الوسطى حيث كانت الجامعات لا تهتم إلا بالدراسات الفلسفية واللاهوتية، وكانت الجامعات في تلك المرحلة تكاد تكون منفصلة تماما عن المجتمع.

المرحلة الثانية: وهي في عصر النهضة والاكتشافات الجغرافية، وفيها بدأت الجامعات تهتم بالبحث في العلوم بغرض التعرف على أسرار الطبيعة وإحياء الفنون القديمة وتطويرها.

المرحلة الثالثة: هي المرحلة التي نتجت عن الثورة الصناعية والتكنولوجية وفيها ظهر كثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وظهرت الحاجة إلى الاهتمام بالدراسات الهندسية وغير ذلك وتحولت الجامعات من جامعات تعنى بفكر الرجل الحر إلى جامعات تعنى بإعداد الشباب للمهن الرفيعة المختلفة وتعد مراكز للآداب والعلوم الفلسفية والدينية والقانونية، وإنما قطعت شوطاً كبيرا في الدراسات العلمية والتطبيقية المرتبطة بالحياة الاقتصادية الاجتماعية.

المرحلة الرابعة: فالمرحلة الرابعة لعلاقة الجامعة بالمجتمع فقد فرضتها العديد من الظروف والتغيرات العالمية والمحلية حتى أصبح المجتمع يواجه حاجات من نوع جديد ، وعلى الجامعة إما أن تستجيب للحاجات أو تنعزل عن المجتمع ، وهذه الحاجات تتعلق بمشاكل البيئة وقطاع الإنتاج والخدمات بالإضافة إلى الحاجات الخاصة بأفراد المجتمع ، وهذا يعنى ألا تقتصر الجامعة خدماتها على أبنائها أو خريجها فقط ، بل تمتد خدماتها لأبناء المجتمع جميعا من غير طلابها ، وذلك ليجدوا في رحابها العلم والثقافة والمعالجة العلمية لمشكلاتهم الاجتماعية ، وهذا يعنى أن تصبح العلاقة بين الجامعة والمجتمع علاقة وثيقة بحيث تمتد الجامعة خارج أسوارها وتتداخل في المجتمع ، وكذلك يمتد المجتمع فروعه داخل الجامعة بحيث تستطيع الجامعة أن تحل مشكلاتهما.

المرحلة الحالية: من حياة العالم تتسم بسرعة التطور والتغيير مما يجعل مهمة الجامعة في مجتمعها أدق وأصعب لملاحظة هذا التطور (العكل. 2001، ص99 –100).

ويرى الباحث ان هذه المرحلة (المشاركة المجتمعية) هي نتاج للنمو الثقافي والتطور الإنساني بكل ابعاده العلمية والمعرفية والاقتصادية والسياسية والايدلوجية والاجتماعية.

أهداف المشاركة المجتمعية:

وتهدف المشاركة المجتمعية في الجامعات إلى تحقيق المتطلبات الآتية:

ورد في دراسة ابو المجد والصعيدي(2019) أن العجمي وايوب أشاروا الى مجموعة من الاهداف وهي:

- توفير كافة الموارد لتحسين الموارد المادية والبشرية وتجويد العملية التعليمية.
- تبادل الأفكار والخبرات بين الجامعة والمجتمع المحلي المحيط بما يسهم في دعم الكفايات الداخلية والخارجية للتعليم.
- تحقيق الدعم المتبادل بين الجامعة والمجتمع، وتدعيم إمكانية تحقيق مؤسسات التعليم لأهدافها.
- تعميق روح التعاون بين الأطراف المشاركة، سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي للجامعة، ولجميع فئات المجتمع.
- توقع المزيد من المشاركة في: التخطيط للعملية التعليمية ورسم سياستها وصياغة أهدافها، بجانب إثراء وتنوع أشكال المشاركة في المزيد من عمليات التقويم والمتابعة المستمرة والمنتظمة، بما يكفل تجويد العملية التعليمية والحد من سلبياتها ومشكلاتها، ومن ثم زيادة فعاليتها.
- خلق قنوات من خلالها تكون المشاركة الإيجابية وليست المشاركة الشكلية
- وضع التشريعات التي تضمن المشاركة وتؤكدها وتحميها. - وضع استراتيجية اجتماعية تعمل على إزالة معوقات المشاركة.
- العمل على تأكيد القيم المجتمعية التي تعمل على تحقيق الانسجام في المجتمع وتساعد على خلق المجتمع المتكامل المشارك وذلك من خلال أجهزة الإعلام والتعليم والحكم المحلي.
- مساعدة الناس على المشاركة من خلال التدريب والتعليم والبد أن تشتمل مناهج التعليم على الاتجاهات والقيم المشجعة على ذلك.
- تعميق الممارسة الديمقراطية وتأكيدها عن طريق احترام رأي المواطن ومشاركته في صنع القرار.
- تأكيد مبدأ العدالة والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات وألا يفرق بين صغير وكبير وبين غني وفقير وبين قوي وضعيف ويكون الجميع أمام القانون سواء.
- وضوح الخطط والأهداف المجتمعية في كل مجالات الحياة. (الصعيدي وابو المجد.2019، ص185-186)

وللمشاركة المجتمعية في اطار المؤسسات الإنتاجية والجامعات، أهداف لكل المؤسسات المستفيدة منها:

- تعيين خريجي الجامعات المؤهلين لممارسة مختلف الأنشطة الإنتاجية.و تزويد الطلاب بمزيد من الخبرات العملية.وتوظيف أعضاء هيئة التدريس كخبراء ومستشارين في تلك لمؤسسات.والحصول على الدعم المادي لتمويل مراكز البحوث المشتركة بين الجامعات والشركات. (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- الأسكوا. 2003، ص22).
- تحسين المهارات الفنية والتقنية وكذلك الأكاديمية للقوى العاملة التي تتطلع إليها. وتنمية المواد والآلات الصناعية أو المستخدمة في الصناعة وكذلك المنتجات والموارد المالية. والتعرف على نتائج البحوث والدراسات التي أجريت بالجامعة، والاستفادة منها في مجالات العمل والإنتاج. والاستفادة من جهود الأساتذة والباحثين في وضع الحلول المناسبة للمشكلات التي تتعرض لها قطاعات العمل والإنتاج.واستخدام المنشآت البحثية الجامعية؛ مثل: المختبرات والمعامل والورش.(Lankard. 1995.ص156)

مميزات المشاركة المجتمعية:

تتميز المشاركة المجتمعية في التعليم العالي حسب ما ذكرها (حباكة.2010، ص221-222) بما يأتي:

- أنها طواعية وغير إلزامية، بل إنها بدافع من الشخص أو المنظمة.
- أن إسهامات المشاركة المجتمعية لا تتوقف فقط على النواحي المادية، بل تتعداها إلى الدعم الفني، والمساعدات الأخرى المختلفة والمتنوعة.
- وسيلة لتعبئة جميع الموارد المختلفة (مادية وبشرية) داخل المجتمع، وحشد كل الجهود، وتحقيق التعاون والتكامل بينهم من أجل دفع عجلة التقدم والتنمية داخل المجتمع.
- تقوم على العلاقة التفاعلية بين أطراف المشاركة حيث يكمل كل طرف الطرف الآخر، بما يؤدي إلى تعظيم المردود من هذه المشاركة.
- تهدف إلى تحسين وخدمة المجتمع، ونشر وتطوير العملية التعليمية. (حباكة.2010، ص 222-221)

إن إحدى مميزات الشراكة بين التعليم الجامعي والمؤسسات المجتمعية في تنمية روح المبادرة الاستثمارية للتعليم الجامعي، وحرصه على الفاعلية والكفاءة، وتنمية التنافسية، والعناية بالمهارات. وفي المقابل يمكن للتعليم الجامعي أن يجلب للمؤسسات المجتمعية معرفته الغزيرة، وقدراته العلمية، واهتمامه بالأجل الطويل، والآثار المضاعفة لنتائج بحوثه الأساسية، وحرصه على الطابع الكلي للحق والعدل سعيًا إلي إقامة عالم أكثر انسجامًا؛ لذا على التعليم الجامعي أن يتكيف مع التحولات التي تطرأ على عالم العمل، دون أن يعني هذا فقده لهويته وأولوياته الخاصة المُتعلقة باحتياجات المُجتمع ككل(اليونسكو.1998.ص31).

ومن المميزات، التي حددها فريد النجار (1999) في أنها: ذات طابع تبادلي تعاوني؛ حيث يقدم كل عضو أفضل ما لديه لنجاح الشراكة للطرف الأخر، ويجب أن يتم تنظيم العلاقات بين الشراكات على أسس أفقية ورأسية بغرض تبادل التكنولوجيا، وبناء قاعدة قوية من الموارد الضرورية (النجار.1999.ص15).

عوامل ظهور الحاجة للمشاركة المجتمعية:

كما يقال دائماً الحاجة أم الاختراع، فان الحاجة هي من دفعت العالم إلى تفعيل المشاركة المجتمعية إضافة إلى العوامل الاجتماعية والعوامل الأخرى بما في ذلك النظام السياسي والاقتصادي والثقافي.

وإذا كانت الحاجة إلى تفعيل المشاركة المجتمعية بين الجامعات ومؤسسات سوق العمل مهمة في دول العالم المتقدم، فان الحاجة إليها في البلدان النامية تعد أكثر أهمية، وذلك بسبب تدني نموها الاقتصادي. وافتقارها إلى الموارد اللازمة لتطوير مؤسساتها الجامعية، وبرامجها المعنية بالدراسات والبحوث. وتراجع دور الدولة في الإنفاق العام على التعليم الجامعي. ومحاولة سعيها التوفيق بين الطلب المتزايد على التعليم الجامعي والآمال المتعلقة عليه من جهة، وندرة الموارد اللازمة من جهة أخرى. والتغيرات المستمرة في العوامل البيئية الداخلية والخارجية للعلاقة بين الجامعات وسوق العمل، والتطورات السريعة في سوق العمل ومتطلباته. (العفيري.2010.ص16)

إن عوامل هذا التحول الفكري دفعت به عدد من الاطر المنهجية والاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية يتمثل أبرزها ف ما يلي: (السلطان، 2005، ص2)

(1) سرعة المتغيرات المحلية والعالمية ما ولد ضغوط على الجامعات لتلبية حاجات التنمية ومتطلباتها.

(2) بروز عدد من المؤشرات على ضعف الربط بين مخرجات الجامعات وحاجات سوق العمل وبرامج التنمية.

(3) النمو المتسارع في مالات المعرفة المختلفة والتحول من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات ومجتمع المعرفة.

(4) التحولات الجذرية في حركة السوق الاقتصادية ومتطلباتها وما صاحبها من انصهار الاقتصاديات القومية والوطنية في مسار الاقتصاد العالمي.

ويضيف الكبيسي حسب ما ذكرة (السلطان ,2005,ص2) إلى تلك العوامل تحديات العولمة الاقتصادية والثقافية وتتجسد هذه التحديات فيما يلي:

(1) انكسار الحواجز الثقافية وسياسة السوق المفتوحة وهيمنة النظام العالمي الجديد بقيمه واتجاهاته.

(2) تزايد نسبة البطالة بي خريجي الجامعات وعدم توفر الاطر وآليات التنسيق بي الجامعات والمجتمع.

(3) التطور المذهل في تقنيات الاتصال ووسائل العلم والثورة العلمية التكنولوجية.

وقد ازدادت أهمية الشراكة في الوقت الراهن لعوامل عديدة، من بينها: الانتقادات العديدة من قبل المجتمع لعدم إسهام القطاع الخاص في تحمل جزء من تكاليف الخدمات العامة، وعدم رفع المستوى المعيشي للأفراد، وتحسين مختلف جوانب الحياة، مما أسهم في زيادة الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، وتوسيع نطاق مشاركته(الباز.1428.ص20).

وبما إن المشاركة المجتمعية من جوانبها البارز هي تمويل التعليم بطريق او باخرى. فإن الأدبيات البحثية طرحت ثلاث قضايا حديثة حول مبررات تمويل التعليم والمستمر وآلياته تتحدد في 1- تغير السياق الاقتصادي وأثر العولمة على كلا من الموارد والاحتياجات.2- محدودية ميزانية الحكومات، وعدم قدرتها على تقديم التمويل العام للتعليم المستمر.3- تعدد وتنوع التجارب العالمية في آليات تمويل التعليم المستمر.(القاسم والنويصر.2018.ص255)

ويرى الباحث ان العوامل التي دفعت إلى الحاجة لظهور المشاركة المجتمعية هو العجز الحاصل في الجامعة والمجتمع كناتج طبيعي في حياة العالم الذي يسوده العوز والاحتياج إلى (المال، والأفكار)، وهنا برز السعي الى تحقيق التكامل وسد بؤر الاحتياج.

معوقات المشاركة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع:

يوضح صلاح محمد (2008) أن الترابط بين مؤسسات المجتمع والتعليم الجامعي يواجه العديد من المعوقات، منها(محمد.2008.ص633):

غياب البرامج والخطط التي تؤدي إلي وجود قنوات عمل يمكن إتباعها لكي تتم عمليات التنسيق بينهما.

تركيز الباحثون في الجامعات بإجراء البحوث الأساسية والتطبيقية التي يتطلب إتمامها فترات زمنية تتراوح ما بين 3 – 5 سنوات. ثم تحتاج أيضًا إلى وقت آخر لنقل النتائج إلى المؤسسات الإنتاجية لكي تطبقها.

اهتمام المؤسسات الإنتاجية بالدراسات والبحوث قصيرة المدى التي تكون إما حلاً سريعًا لمشاكل تكنولوجية، أو تعديلاً بسيطًا للتقنية المُستخدمة، ولا يهتمون بإجراء البحوث الطويلة التي ينتج عنها براءات اختراع أو إبداعات وابتكارات علمية جديدة يمكن استغلالها في المجالات الصناعية والإنتاجية.

المؤسسات الإنتاجية لديها انطباع سائد على أن نوعية بحوث الجامعات هي بحوث أكاديمية بحتة لا يمكن استخدامها ولا تواكب متطلباتها.

تقوم الجامعات بالعديد من الأبحاث والدراسات وبرامج المحاكاة معتمدة على بيانات يتم اختيارها عشوائيًا، ولم يتم الحصول عليها بصورة دقيقة من المؤسسات الإنتاجية.

تفادي المؤسسات الإنتاجية الحصول على التقنيات البديلة والطرق المتاحة لتقليل التكاليف، واختيار الأساليب العلمية المناسبة لإجراء التحسينات أو التعديلات الجديدة التي يقترحها الباحثون بخصوص المواد أو الآلات الخاصة بتحديث المصانع وزيادة الإنتاج والمعدلات الإنتاجية. وعدم تماشي الخطط التعليمية ومخرجاتها مع متطلبات السوق.

ويرى علاء الدين القوصي (2009) أن من العوامل التي تعوق تحقيق الشراكة بين التعليم العالي عامة والجامعي خاصة ومؤسسات المجتمع، هي (القوصي.2009.ص242):

طغيان الجانب الأكاديمي على الجانب التطبيقي في الأبحاث العلمية، وضعف الارتباط الوثيق والمثمر بين البحث العلمي وأهداف وخطط التنمية.

ضعف الارتباط بين أهداف كل من مؤسسات البحث العلمي والمؤسسات الإنتاجية والخدمية، وغياب أساليب وآليات التنسيق والتفعيل والتنظيم المركزي للعلاقة بين مؤسسات البحث العلمي والمؤسسات الإنتاجية والخدمية.

توفر العديد من المعوقات المادية والفنية والبشرية التي تحول دون تقدم البحث العلمي في هذه البلاد وأدائه لدوره المنشود، وغياب التشريعات الكافية والملزمة التي تؤدى إلى الشراكة الحقيقية بين البحث العلمي ومؤسسات المجتمع المختلفة، وغياب التحديد العلمي السليم للأهداف التعليمية وأهداف البحث العلمي وفقًا للظروف المجتمعية، وإهمال ترتيب أولويات الشراكة والتفاعل المثمرين بين مؤسسات البحث العلمي والمؤسسات الإنتاجية والخدمية ومؤسسات المجتمع المدني.

ندرة الكفاءات ذات الخبرة التطبيقية فيما يتعلق بالربط بين المؤسسات البحثية والإنتاجية، وحداثة العهد (النسبية) لمؤسسات التعليم العالي في معظم هذه البلاد وللبحث العلمي فيها، وانخفاض معدلات الإنفاق على البحث العلمي بشكل عام والتطبيقي على وجه الخصوص.

نقص الخبرة والكفاءات العلمية وهجرتها شمالا، وضعف البنية التحتية، ومشاكل الهياكل التنظيمية، ونظرة المجتمع والدولة للبحث العلمي ودوره ورسالته وفوائد تسخيره في خطط التنمية.

تشابك المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وغياب الهدف الحقيقي لإجراء الأبحاث (بجوار الترقية العلمية)، وضعف الربط والارتباط وعواملهما وآلياتهما، وقصور قواعد البيانات ونظم المعلومات، واللجوء إلى بعض الحلول التي هي في الغالب "مرحلية" أو "مؤقتة".

ضعف الاستفادة من اتفاقات التعاون الدولية والثنائية، ومشاكل وتحديات التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية، ونوعية المؤسسات التعليمية والبحثية التي هي في غالب الأحوال: رئيسية مركزية، وتناط بها أهداف عامة وأغراض واسعة النطاق، ويعانى القائمون عليها من قصور التعاون والاندماج مع القطاعات الإنتاجية، ولها حجم ضئيل في بناء وصياغة القرار السياسي، وذات دور محدود في مواجهة مشاكل السياسة.

عدم وجود اهتمام كاف بدراسة كيفية الاستفادة من مخرجات التعليم والبحث والتطوير، والقصور في ثقافة مفاهيم وأهداف "الجامعة" و"البحث العلمي".

غياب الإستراتيجية الوطنية أو القومية أو الإقليمية للبحث العلمي التطبيقي في سبيل خدمة المجتمع وتنمية قدراته الاقتصادية والاجتماعية.

وقد ذكر عليان (2017) تقسيماً للمعوقات حسب طبيعتها إلى ثلاثة معوقات، على النحو الآتي:

أولاً: معوقات إدارية (تنظيمية):

تمثل العقبات الإدارية والإجراءات التنظيمية بعدًا مؤثرًا في عملية إقامة شراكة ناجحة بين كافة مؤسسات المجتمع والتي يتطلع لها أفراد المجتمع أن تكون بالمستوى المأمول، ويشير (عليان2017,ص471) الى المعوقات التي وردت عند كل من (القحطاني والسالم والباز)، إلى بعض المعوقات الإدارية منها ما يلي:

*غياب الإشراف الإداري في عملية الشراكة. * غياب المنهجية عند تفعيل عملية الشراكة. * روتينية الإجراءات الإدارية. * الافتقار إلى التكامل المؤسسي

ثانيًا: معوقات مجتمعية:

مما لا شك فيه أن المجتمع يلعب دوراً مهماً وبارزاً في تحفيز وتشجيع عملية الشراكة أو إعاقتها، نظراً لعوامل عديدة من بينها طبيعة العلاقة بين العلم والمجتمع، وأسلوب الحياة السائد، ومدى اتجاه المجتمع نحو المعرفة. وذكر (عليان,2017 ,ص472) عن كل من (الباز, والسالم, ومحمد و البدري, والسلاطين) إلى بعض المعوقات

ثانياً: المعوقات المجتمعية منها:

*عدم القناعة التامة بأهمية الشراكة، لتكلفتها المالية. * غياب مفهوم الشراكة، وثقافتها، ونطاقها، وحدودها، ودور كل من الجامعات ومؤسسات المجتمع في سبيل إنجاحها. * ضعف تشجيع الشراكات المميزة، وعدم تحفيز مؤسسات المجتمع على عقد شراكات هادفة، وضعف الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية. * عدم وعي أفراد المجتمع بفوائد الشراكة ومميزاتها، وصعوبة توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشروعات أو أنشطة الشراكة. * عزوف بعض قطاعات سوق العمل عن إسناد مهامها البحثية إلى مراكز البحث بالجامعات.

ثالثًا: معوقات اقتصادية:

هناك عدة معوقات اقتصادية تعوق الشراكة بين مؤسسات المجتمع، اوردها (عليان2017، ص472) عن كل من (الدخيل، والقحطاني) وهي:

* أن الميزانية المالية المخصصة للمؤسسة لا تسمح بإقامة برامج وأنشطة شراكة مع مؤسسات مجتمعية أخرى. * عامل التمويل لمشاريع الشراكة ضعيف. * ضعف الميزانيات المخصصة للبحث والتطوير في الجامعات والمؤسسات المجتمعية، وعدم تخصيص مكافآت تحفيزية من مكافآت نقدية أو معنوية تحفز المؤسسات والأفراد على الشراكة. * نقص بعض مؤسسات المجتمع المهارات والخبرات الازمة، وبالتالي فقد لا تكون قادرة على الإسهام في الشراكة بالشكل المطلوب. (عليان، 2017، ص472)

ويضيف الباحث: غياب الثقة بين الطرفين هي من أكبر المعوقات التي تمنع أطراف المشاركة المجتمعية من التفاعل الإيجابي فيما بينهم لخدمة الصالح العام، وتطوير سبل المشاركة.

دراسات سابقة:

أ) محلية:

1) دراسة السعيدي منى (2020) تطوير المشاركة المجتمعية في مدارس التعليم الثانوي بمحافظة عدن، وهدفت الدارسة: التعرف على واقع المشاركة المجتمعية في مدارس التعليم الثانوي بمحافظة عدن في ضوء معايير الاعتماد المدرسي. وعتمدت على المنهج الوصفي المسحي وأداة الدراسة هي الاستبانة، يتكون مجتمع الدارسة من جميع المديرين والوكلاء في مدا رس التعليم الثانوي في محافظة عدن البالغ عددهم (131) مديراً ووكيلاً منيهم(37) مديراً، و(94) وكيلاً، ويتوزعون على (37) مدرسة ثانوية حكومية، حسب إحصائيات مكتب التربية والتعليم بمحافظة عدن للعام 2019-2020م.

2) دراسة الحمادي محمد حمود(2013). تطوير منظومة المشاركة المجتمعية في اليمن. وهدفت هذه الدراسة لتطوير منظومة المشاركة المجتمعية في اليمن وتفعيلها وتوسيع نطاقها وتعزيز دورها في تحقيق أهداف التنمية المحلية، بما يمكن من خلق شراكات فاعلة بين الوحدات الادارية المحلية وكافة الاطر التنظيمية في المجتمعات المحلية من خلال منظومة متكاملة تشمل منهجية وأدلة وآليات عمل مقننة ومأسسة. وعتمد المنهج الوصفي والتحليلي، وكذا منهج النظم وباستخدام عدد من أدوات التحليل، أبرزها التحليل الرباعي (SOWT) وجداول معدلة من نموذج الديناميكية التنظيمية. ومن نتائج الدراسة: لا يوجد خطط موجهة لغرض التأهيل والتدريب في مجال المشاركة المجتمعية من قبل وزارة الإدارة المحلية. وهناك تشتيت للجهود المؤسسية، وهدر في القدرات والإمكانات، واستنساخ هياكل مؤسسية في غير السياق السليم، وتعارض مع التوجهات للإصلاح المالي والإداري وترشيد هيكل الدولة. وكشفت الدراسة عن تطبيقات مختلفة لعدد من المنهجيات، وعن اهتمام الحكومات المتعاقبة بموضوع الشراكة، ووجود عوامل عدة محفزة لتفعيل المشاركة المجتمعية.

3) دراسة العفيري (2010) هدت الدراسة إلى معرفة الواقع والأهمية المستقبلية لتطبيق الشراكة بين الجامعات اليمنية ومؤسسات سوق العمل، ومعرفة وجود اختلافات في تصورات أفراد عينة البحث نحو الواقع والأهمية المستقبلية لتطبيق الشراكة بين الجامعات اليمنية ومؤسسات سوق العمل، واقتراح إستراتيجية لتطوير الشراكة بين الجامعات اليمنية ومؤسسات سوق العمل. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة البحث من (94) فرداً من القيادات الجامعية، ومن (76) فرداً من قيادات مؤسسات سوق العمل، تم اختيارهم بطريقة طبقية وبنسبة (70%) من أفراد مجتمع البحث الأصلي لكل منهما. واعتمد الباحث على الاستبيان كأداة لجمع البيانات والمعلومات من أفراد عينة البحث، وتكون الاستبيان من (79) فقرة توزعت على سبعة مجالات هي: البنية التنظيمية والإدارية، وسياسة القبول، والتعليم والتدريب، وتطوير البرامج والمناهج الدراسية، والبحث العلمي، والاستشارات، والتمويل. وقد استخدم الباحث بعض الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (Spss) للعلوم الاجتماعية، كالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري، واختبار (t-test)، وتحليل التباين الأحادي (Anova)، واختبار توكي (Tukey) للمقارنات البعدية المتعددة. وقد توصل الباحث إلي عدد من النتائج أهمها الآتي: أن واقع الشراكة بين الجامعات اليمنية ومؤسسات سوق العمل بوجه عام صغيرة جداً. أن

الأهمية المستقبلية للشراكة بين الجامعات اليمنية ومؤسسات سوق العمل بوجه عام كبيرة جداً. أن واقع الشراكة بين الجامعات اليمنية ومؤسسات سوق العمل فيما يتعلق بمجال البنية التنظيمية والإدارية، ومجال تطوير البرامج والمناهج الدراسية، ومجال البحث العلمي، ومجال الاستشارات، ومجال التمويل صغيرة جداً، وفيما يتعلق بمجال سياسة القبول، ومجال التعليم والتدريب صغيرة. إن الأهمية المستقبلية للشراكة بين الجامعات اليمنية ومؤسسات سوق العمل فيما يتعلق بمجال البنية التنظيمية والإدارية، ومجال سياسة القبول، ومجال التعليم والتدريب، ومجال تطوير البرامج والمناهج الدراسية، ومجال البحث العلمي، ومجال الاستشارات، ومجال التمويل كبيرة جداً.

ب) عربية:

4) دراسة ابو المجد والصعيدي(2016-2017) هدف الدراسة إلى التوصل لخطة لوحدة للنسيج بجامعة الملك فيصل لتفعيل متطلبات المشاركة المجتمعية التي تنادى بها الجامعة في رسالتها وأهدافها الاستراتيجية، وذلك من خلال تحديد الاطار المفاهيمي للمشاركة المجتمعية بالجامعات وأهم متطلباتها، والتعرف على وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس عن أهمية توفير خطة مقترحة لبناء وحدة للنسيج بالجامعة في ضوء فلسفة المشاركة المجتمعية ومتطلباتها، ولتحقيق أهداف البحث والاجابة عن تساؤلاته، تم اعتماد المنهج الوصفي والاستعانة بالاستبانة لجمع البيانات والمعلومات المطلوبة حيث تكون مجتمع الدارسة من جميع أعضاء هيئة التدريس بكليات جامعة الملك فيصل العلمية والأدبية، الفصل الثاني من العام الجامعي،2016/2017م، 1438/1437هـ، والبالغ عددهم (2019)عضو هيئة تدريس، منهم (1236)ذكور،(783)اناث، اختار الباحثتان عينة عشوائية من مجتمع الدارسة بلغ قوامها (187)، وتمثلت أهم نتائج البحث في حاجة جامعة الملك فيصل الى وحدة النسيج، وفي ضوء ذلك خرج البحث بتصور لخطة لوحدة للنسيج تدعم متطلبات المشاركة المجتمعية بجامعة الملك فيصل.

5) دراسة الشمري(2014) هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الجامعة تجاه المسؤولية المجتمعية في الجامعات الحكومية في مدينة الرياض من خلال تقدير القيادات الجامعية لهذا الدور، مع تقديم مقترحات تطور أداء الجامعات في هذا الجانب. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، واعتمدت الاستبانة أداة لجمع بياناتها. وقد وزعت الاستبانة على عينة عشوائية طبقية بلغت (107) أفراد من القيادات الجامعية في الجامعات الحكومية في مدينة الرياض. وكان من أبرز نتائجها أن كشفت عن دور "جيد" للجامعات تجاه المسؤولية المجتمعية بشكل عام، إلا أنها لا زالت غير محددة بالشكل الذي يجعل منها مهمة واضحة لها قواعد منظمة، ومنهجية واضحة، وميزانية محددة، وأن ما يقدم حتى الآن يقع ضمن وظيفة الجامعة الثالثة المرتبطة بخدمة المجتمع.

6) دراسة صديق(2014) هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية، كما هدفت إلى معرفة أهمية التجارب الناجحة في علاقات الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية، وكيف يمكن توجيه تلك الشراكة لحل مشكلات مشروع فوسفات أبو طرطور بمحافظة الوادي الجديد. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي. وقد توصلت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لجامعة العلوم الصحراوية بمحافظة الوادي الجديد كمدخل لتفعيل الشراكة المجتمعية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية، ومن أهم التوصيات التي أشارت إليها الدراسة إنشاء هيئة متخصصة تتبنى التنسيق بين الجامعة كمراكز بحثية علمية ومؤسسات المجتمع الإنتاجية كمواقع للتطبيق العملي، وذلك في ًوضع وتطوير خطط التنمية والتغلب على ما يواجهها من عقبات سواء كانت المشاركة بإجراء بحوث علمية تطبيقية لحل مشكلات مجتمعية أو كانت المشاركة مع مسئولين في مواقع العمل المجتمعي بالاستشارة أو التوعية.

7) ودارسة الخليفة (2014)هدفت إلى تقديم صيغة مقترحة لتفعيل الشراكة المجتمعية للجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة معتبرة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية كنموذج، واستخدمت المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدارسة من (216) عضو هيئة تدريس بجامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، وقد توصلت الدراسة لصيغة مقترحة لتفعيل الشراكة المجتمعية للجامعة في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة؛ تقوم على تحديد الأسس والمنطلقات للصيغة المقترحة، وأهدافها، وخطوات بنائها، والدواعي والأسباب لبنائها، ومتطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية للجامعة، والآليات المقترحة لتفعيل الشراكة المجتمعية.

8) دراسة أبو الحديد(2012) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الشراكة بين الجامعة والمؤسسات المدنية؛ لتأهيل الشباب الخريجين خلال الكشف عن أهداف الشراكة بين الجامعات والمؤسسات المدنية، ومزاياها، وأشكالها، والتحديات التي تواجهها كل من: المؤسسات المدنية والجامعات، بالإضافة إلى تقديم بعض الرؤى المستقبلية؛ لتوثيق العلاقة بين الجامعة والمؤسسات المدنية. وقد استخدمت الدراسة مجموعة من الأدوات؛ وهي استمارتان للمقابلة، الأولى: مع شباب الخريجين المستفيدين من الشراكة في جامعات القاهرة وطنطا وأسيوط، والثانية: مع أطراف الشراكة "الجامعة والمؤسسات المدنية". وقد توصلت الدراسة إلى أن الشراكة بين الجامعة والمؤسسات المدنية لم تحقق أهدافها التي وضعت من أجلها، وهي تأهيل شباب الخريجين، ومن ثم خدمة المجتمع وتنميته، وقد كشفت الدراسة عن عدم وجود عقود شراكة بين الجامعات والمؤسسات المدنية، غير الجامعات الثلاثة التي طبقت بها الدراسة الميدانية، وهذا يدل على عدم وعي بعض الجامعات والمؤسسات المدنية باحتياجات شباب الخريجين؛ ومن ثم المساهمة في مواجهة مشكلات المجتمع المتعددة.

9) دراسة خالد وجليط (2011)هدفت الدراسة إلى تحديد المستوى الحالي للمشاركة المجتمعية في كلية الاقتصاد المنزلي جامعة الأزهر ثم وضع تصور مقترح للمشاركة المجتمعية التي يمكن أن تقدمها كلية الاقتصاد المنزلي جامعة الأزهر للمجتمع المحيط بها، وقد تم اختيار عينة عشوائية من الجهات المعنية بالمشاركة المجتمعية في كلية الاقتصاد المنزلي جامعة الأزهر بلغ قوامه(325), واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتتمثل أدوات البحث في استطلاع رأي أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بجوانب المشاركة

المجتمعية الممكن تحقيقها من خلال الكلية وأقسام، واستبيان لأساليب المشاركة المجتمعية في كلية الاقتصاد المنزلي جامعة الأزهر. وقد أسفرت نتائج البحث عن انخفاض مستوى المشاركة المجتمعية في كلية الاقتصاد المنزلي جامعة الأزهر. وقد تم وضع تصور مقترح للمشاركة المجتمعية التي يمكن أن تقدمه كلية الاقتصاد المنزلي جامعة الأزهر لتحقيق معايير الجودة الشاملة وذلك في ضوء نتيجة استطلاع آراء أعضاء هيئة التدريس والجهاز الإداري بكلية الاقتصاد المنزلي جامعة الأزهر، وخطط الكليات المناظرة في مجال المشاركة المجتمعية، واعتمد هذا التصور على مجموعة من الأسس وهي قضايا ومشكلات الواقع، التجارب الدولية المعاصرة في مجال المشاركة المجتمعية في التعليم العالي.

10) دراسة العبيدي(2009) هدفت هذه الدراسة إلى قياس الشعور بالمشاركة الاجتماعية لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية الرياضية في جامعة الموصل. ولتحقيق أهداف البحث تم استخدام المنهج الوصفي، وقد اشتمل مجتمع البحث على أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية الرياضية وتم استخدام مقياس الشعور بالمشاركة الاجتماعية. وقد أسفرت النتائج عن أن أعضاء هيئة التدريس في التربية الرياضية في جامعة الموصل يتميزون بالإيجابية من حيث الشعور بالمشاركة الاجتماعية.

11) دارسة الكشكي، وسعد الله (2009) هدفت الى بناء برنامج مقترح لتجويد المشاركة المجتمعية كأحد ركائز ضمان الجودة والاعتماد بمؤسسات التعليم العالي مصر، وأيضا من أجل النهوض بالمجتمع ومشاركته، ولتطوير بناءه الثقافي والعلمي بأدوات المستقبل وأساليبه المتعددة، واستخدمت المنهج الوصفي، والمنهج التجريبي، وتكونت عينة الدارسة من طلاب قسم التربية الفنية والنوعية والذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 الى 21 سنة تقريبا، وتوصلت إلى أهمية اشتراك الطلاب مع المجتمع من خلال الحرف الفنية المختلفة لتدخل ضمن إطار معايير الجودة والاعتماد ولضمان فاعلية مخرجات التعليم الجامعي وارتباطها بالمجتمع والمشاركة المجتمعية وسوق العمل.

ت) اجنبية:

12) دارسة (Dylan G. M.& et al,2017) هدفت إلى تفعيل مشاركة المعلمين في برامج دعم أفراد المجتمع الذين يعانون من صعوبات منخفضة في القراءة والكتابة، واستخدمت المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدارسة من (247) معلم ومعلمة، وتوصلت إلى عدة نتائج مهمة منها التركيز على المتعلمين ذوي المهارات المتدنية، وتفعيل دور المعلمين في برامج المشاركة المجتمعية المخصصة للمجتمع، وأوصت بضرورة تفعيل المشاركة المجتمعية وتعزيز دورها في حل الكثير من قضايا التعليم.

13) أما دارسة (Piškur, 2014) فهدفت الى توضيح دور المشاركة المجتمعية في حل عدد من المشكلات في المجتمع وخاصة في مجال محو الأمية، وزيادة الفرص للتفاعل على مختلف مستويات المشاركة الاجتماعية، واستخدمت المنهج الوصفي وتكونت عينة الدارسة من (120) فردا، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها، أهمية النظر للمشاركة المجتمعية كوسيلة للتغيير المجتمعي.

التعليق على الدراسات السابقة:

تعاظم أهمية المشاركة المجتمعية في مجال التعليم بصفة عامة، والتعليم الجامعي بصفة خاصة. مما جعل المشاركة المجتمعية محور اهتمام للباحثين فمنهم من اقترح آليات لتفعيلها ومنهم وضع خطة وأخر اوصى بضرورة تفعيلها. وتفقت الدراسة الحالية مع كل الدراسات من حيث المبدا وهو الاهتمام بالمشاركة المجتمعية واختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بكونها ركزت على إظهار المعوقات التي تعيق المشاركة المجتمعية في جامعة عدن.

واتفقت مع دراسة الشمري من ناحية اختيار مجتمع الدراسة (القيادات الاكاديمية). واتفقت ايضاً مع اغلب الدراسات التي اختارت المنهج الوصفي المسحي مثل piskur، ودراس Dylan، والحمادي، وابوالمجد والصعيدي، والخليفة، والسعيدي، وخالد وجليط، وصديق. واختلفت مع دراسة أبو الحديد من ناحية أداة الدراسة الذي استخدم المقابلة. واختلفت من ناحية المنهج مع دراسة الكشكي الذي استخدم المنهج (التجريبي والوصفي).

إجراءات الدراسة الميدانية:

تحدث الباحث فيما سبق عن الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة، ولكن نتائج الدراسة مرهونة بالخطوات الميدانية التي يتخذها الباحث ويمكن القول إن نجاح البحث أو فشله يتوقف على هذه المرحلة لأن الباحث ينتقل من الإطار النظري إلى الجانب العملي التطبيقي كما تعد إجراءات الدراسة من الركائز المهمة في البحث العلمي.

ويهدف الباحث في هذا الفصل إلى توضيح الإجراءات الآتية:

1. **مجتمع الدراسة:**

يقصد بمجتمع الدراسة كما ذكر (عبيدات وآخرون,1999م،223) بأنه "جميع الأفراد أو الأشخاص أو الأشياء الذين يكونون موضوع مشكلة البحث"

جدول (1): أفراد مجتمع الدراسة من القيادات الأكاديمية في جامعة عدن

فئات المجتمع	العدد
رئيس جامعة ونوابه	4
عمداء الكليات	23
نواب عمداء الكليات	76
مديرو المراكز العلمية التعليمية ونوابهم	16
الإجـــمـــالي	119

الجدول (2): جدول يوضح عدد الاستبانات الموزعة والعائدة لمجتمع الدراسة

القيادات الأكاديمية	الاستبانات الموزعة		الاستبانات العائدة		
	العدد	النسبة من الإجمالي	العدد	النسبة من الفئة	النسبة من الإجمالي
رئيس جامعة	1	% 0.84	0	% 0	% 0
نواب رئيس الجامعة	3	% 2.52	2	%	% 3
عمداء الكليات	23	% 19.33	15	% 65	% 20
نواب عمداء الكليات	76	% 63.86	52	% 68	% 69
مدراء المراكز العلمية التعليمية ونوابهم	16	% 13.45	6	% 38	% 8
الإجـــمـــالي	119	%100	75	% 63	% 100

ويلاحظ من الجدول (2) تقارب استجابة مجتمع الدراسة على أداة الدراسة (الاستبانة) حيث يلاحظ أفراد مجتمع الدراسة كانوا متفاعلين، مما يعكس إدراكهم ووعيهم لأهمية البحث وما سيترتب عليه من نتائج يمكن الاستفادة منها في التطوير الفعال لأعمال القيادات الأكاديمية مما يؤدي إلى تطوير العملية التعليمية.

كما يتضح من الجدول (2) تم توزيع (119) استبانة لأفراد المجتمع واسترجاع عدد (75) استبانة بنسبه (63 %)، حيث تم تطبيق الدراسة على جميع أفراد مجتمع الدراسة بالحصر الشامل لمحدودية عددهم وإمكانية الوصول إليهم.

2. خصائص مجتمع الدراسة:

بما أن الباحث قد أوضح مجتمع الدراسة، لزم عليه تبيان خصائص هذا المجتمع، ويمكن توضيح خصائص مجتمع الدراسة ونسبها المئوية حسب متغيرات الدراسة فيما يلي:

أولاً: فيما يتعلق بمتغير الوظيفة:

جدول (3): يبين خصائص أفراد مجتمع الدراسة ونسبها المئوية حسب متغير الوظيفة

الوظيفة	العدد	النسبة المئوية %
رئيس الجامعة ونوابه	2	% 3
عميد كلية	15	% 20
نائب عميد كلية	52	% 69
مدراء المراكز ونوابهم	6	% 8
الإجمالي	75	100.0

يتبين من الجدول (3) توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب الوظيفة على أربع فئات، حسب ما جاء في بيانات أداة الدراسة، حيث بلغت نسبة نواب عمداء الكليات (69 %) وهي أعلى نسبة وتشكل حالة لا بأس بها كونهم الغالبية وعددهم (52) فرداً، كما كانت اقل نسبة هي (3 %) وكانت لفئة رئيس الجامعة ونوابه وهذا طبيعي يوجد رئيس جامعة واحد وثلاثة نواب، وهذا بديهي، بينما يشكل عمداء الكليات نسبة (20 %) وعددهم (15) فرداً كما كانت نسبة مدراء المراكز ونوابهم (8 %) وعددهم (6) فردا.

ثانياً: فيما يتعلق بمتغير اللقب العلمي:

جدول (4): يبين خصائص أفراد مجتمع الدراسة ونسبها المئوية حسب متغير اللقب العلمي

اللقب العلمي	العدد	النسبة المئوية %
أستاذ	10	13
أستاذ مشارك	24	32
أستاذ مساعد	41	55
المجموع	75	100

ويظهر في الجدول رقم (4) توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب اللقب العلمي كما جاء في بيانات أداة الدراسة، حيث بلغت نسبة أفراد المجتمع الذين يحملون لقب أستاذ مساعد حوالي (55 %) وعددهم (41) وهي أعلى نسبة، أما حملة اللقب أستاذ فبلغت نسبتهم حوالي (13.%) وعددهم (10) فرداً وهي أقل نسبة وهذا طبيعي لأنها أعلي درجة علمية، أما حملة اللقب أستاذ مشارك فبلغت نسبتهم حوالي (32%) وعددهم (24) فرداً.

ثالثاً: فيما يتعلق بمتغير سنوات الخبرة:

جدول (5): يبين خصائص أفراد مجتمع الدراسة ونسبها المئوية حسب متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية %
اقل من خمس سنوات	24	32
من 5 إلى 10 سنوات	23	31
من 11 إلى 15سنة	15	20
أكثر من 15 سنة	13	17
الإجمالي	75	100.0

ويظهر في الجدول رقم (5) توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة على أربع فئات كما جاء في بيانات أداة الدراسة، حيث بلغت نسبة أفراد المجتمع الذين خبراتهم (اقل من خمس سنوات) حوالي (32%) وهي أعلى نسبة وعددهم (24) فرداً، أما الذين خبراتهم (أكثر من 15 سنة) فبلغت نسبتهم حوالي (17%) وهي أقل نسبة وعددهم (13) فرداً، أما الذين خبراتهم (من 11 إلى 15سنوات) فبلغت نسبتهم حوالي (20%) وعددهم (15) فرداً، أما الذين خبراتهم (من 5 إلى 10سنوات) فبلغت نسبتهم حوالي (31%) وعددهم (23) فرداً.

3. أداة الدراسة:

تتحدد أداة الدراسة بحسب طبيعة الدراسة وأهدافها حيث إن استخدام الأداة المناسبة يؤدي إلى النتائج المطلوبة، ويعد الاستبيان أكثر الأدوات شيوعاً واستخداماً في مجال الدراسات المسحية، فهو أداة بسيطة يمكن استخدامها بسهولة، وتوفر وقت الباحث ووقت المبحوثين، والغاية منها جمع البيانات والمعلومات عن أفراد العينة المستهدفة وقد استقر رأي الباحث على أن تكون الاستبانة هي الأداة المناسبة لهذه الدراسة.

1) بنـاء الأداة:

تم صياغة الفقرات التي تغطي هذه المجالات في محوري الدراسة لقياس استجابة أفراد مجتمع الدراسة إزاءها، وقد بلغ عدد فقرات الاستبانة في صورتها الأولية (35) فقرة موزعة على اربعة مجالات بالإضافة إلى وجود ثلاث عبارات خاصة بالبيانات الشخصية لأفراد المجتمع.

2) صـدق الأداة:

أ. صدق المحكمين (الصدق الظاهري):

حيث تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من (11) من المتخصصين في مجال الأصول والإدارة التربوية وهم ممن يحملون مؤهل الدكتوراه.

وبناء على ذلك فقد قام الباحث بعرض الأداة بصورتها الأولية على الخبراء إذ أعطيت لهم الأداة بمحتوياتها مع شرح واضح لأهداف محوري الدراسة والمجالات التي تنتمي إليها الفقرات، وفي ضوء آراء الخبراء المختصين تم اعتماد نسبة قدرها (80%) من آراء الخبراء كمعيار لتقويم صدق كل فقرة من فقرات الأداة وقد استجاب الباحث لآراء المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل، وبذلك أصبحت أداة الدراسة في صورتها النهائية تحتوي على (32) فقرة صادقة موزعة على اربعة مجالات.

ب. صدق الاتساق الداخلي *Internal Validity*:

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد تم حساب الاتساق الداخلي للاستبانة، وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين كل فقرة من فقرات المجال بالدرجة الكلية للمجال المنتمية إليه، وكانت أهم النتائج التي تم التوصل إليها موضحة في الجدول الآتي:

جدول (6): يوضح صدق الاتساق الداخلي بمعامل ارتباط كل فقرة بالدرجة الكلية للمجال

الرقم	الفقرات	معامل ارتباط	الرقم	الفقرات	معامل ارتباط	الرقم	الفقرات	معامل ارتباط
المجال الأول: المعوقات التي تحول دون بناء المشاركة المجتمعية في جامعة عدن			المجال الثاني: معوقات إدارية تنظيمية			المجال الرابع: معوقات اقتصادية		
	ف1	**0.853		ف15	**0.842		ف28	**0.719
	ف2	**0.826		ف16	**0.799		ف29	**0.714
							ف30	**0.853
	ف3	**0.703		ف17	**0.813		ف31	**0.829
	ف4	**0.853		ف18	**0.769		ف32	**0.729

	ف5	**0.829		ف19	**0.823
	ف6	**0.729		ف20	**0.833
	ف7	**0.813	المجال الثالث: معوقات مجتمعية		
	ف8	**0.799		ف21	**0.896
	ف9	**0.813		ف22	**0.849
	ف10	**0.779		ف23	**0.728
	ف11	**0.883		ف24	**0.853
	ف12	**0.759		ف25	**0.791
	ف13	**0.823		ف26	**0.823
	ف14	**0.842		ف27	**0.862

** معامل ارتباط معنوي عند مستوى معنوية (0.01)

ومن الجدول رقم (6) يتبين أن هناك ارتباط معنوي مرتفع عند مستوى معنوية (0.01) بين كل فقرة والدرجة الكلية لكل مجال من مجالات للدراسة, حيث أن أقل معامل ارتباط دال معنوياً بلغ (0.703**) في الفقرة رقم (3) (قلة الحرص على ان تكون لجنة المشاركة المجتمعية متنوعة) في مجال المعوقات التي تحول دون بناء المشاركة المجتمعية في جامعة عدن وأعلى معامل ارتباط دال معنوياً بلغ (0.896**) في الفقرة (21) (تدني القناعة التامة بأهمية المشاركة لتكلفتها المالية) في المجال الثالث المعوقات المجتمعية ومعنى ذلك إن جميع الفقرات لكل مجالات الدراسة صالحة لهدف الدراسة.

ج. الصدق البنائي:

للتأكد من صدق الأداة بعد عرضها على المحكمين تم استخدام الصدق الإحصائي البنائي قام الباحث بحساب صدق الاتساق الداخلي لمجالات الدراسة بمعامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة لكل مجال بالدرجة الكلية للأداة وذلك فيما يختص بكل مجال على حدة، وللأداة كلها، وكانت أهم النتائج التي تم التوصل إليها موضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم(7): يوضح صدق الاتساق الداخلي لمجالات الدراسة بمعامل بيرسون لارتباط كل مجال بالدرجة الكلية للأداة

الرقم	مجالات الدراسة	معامل ارتباط
1	المعوقات التي تحول دون بناء المشاركة المجتمعية في جامعة عدن	**0.834
2	معوقات إدارية تنظيمية	**0.854
3	معوقات مجتمعية	**0.842
4	معوقات اقتصادية	**0.802

** معامل ارتباط معنوي عند مستوى معنوية (0.01)

ومن الجدول رقم (7) يتبين في مجالات الدراسة أن هناك ارتباط معنوي مرتفع عند مستوى معنوية (0.01) بين كل مجال والدرجة الكلية للأداة، حيث أن أقل معامل ارتباط دال معنوياً بلغ (0.802**) في مجال (معوقات اقتصادية) وأعلى معامل ارتباط دال معنوياً بلغ (0.854**) في مجال (معوقات إدارية تنظيمية) ومعنى ذلك أن جميع المجالات صالحة لهدف الدراسة في هذا المحور.

3) ثبات أداة الدراسة:

للتحقق من ثبات أداة الدراسة استخدم الباحث طريقتين من طرق ثبات الاتساق أو ما يسمى بالثبات الداخلي، الطريقة الأولى التجزئة النصفية والطريقة الثانية معامل ألفا كرونباخ.

إن طريقة التجزئة النصفية تعتمد على تقسيم فقرات الاستبانة إلى قسمين ووضعت درجات الفقرات الزوجية تحت المحور (x) في حين وضعت درجات الفقرات الفردية تحت المحور (y)، وقد تم استخدام معادلة "بيرسون" في إيجاد معامل الارتباط والذي يمثل معامل الثبات الداخلي لمحوري الدراسة درجة الممارسة ودرجة الأهمية:

❖ طريقة التجزئة النصفية:

وبعد تطبيق معادلة بيرسون بلغت قيمة معامل الثبات (0.852) ومعامل الثبات المستخدم بطريقة التجزئة النصفية ينبغي أن يصاحبه تعديل للنتيجة المحصلة لمعامل الثبات الداخلي باستخدام معادلة سبيرمان - براون، وبعد تطبيق المعادلة بلغت قيمة معامل الثبات الداخلي (0.841) وهو معامل ثبات عال يعتمد عليه في جميع البحوث الاجتماعية.

❖ معامل ألفا كرونباخ:

كما استخدم الباحث لحساب ثبات الأداة بطريقة معامل التجانس ألفا كرونباخ وذلك فيما يختص بكل مجال على حدة، وللأداة عامة، وكانت أهم النتائج التي تم التوصل إليها موضحة في الجدول الآتي:

جدول (8): يبين الثبات بطريقة ألفا كرونباخ

الرقم	مجالات الدراسة	عدد الفقرات	معامل ارتباط
1	المعوقات التي تحول دون بناء المشاركة المجتمعية في جامعة عدن	14	0.916
2	معوقات إدارية تنظيمية	6	0,892
3	معوقات مجتمعية	7	0.911
4	معوقات اقتصادية	5	0.938
	الثبات الكلي للمجالات	32	0,923

يتضح من الجدول رقم (8) أن معاملات التجانس ألفا كرونباخ في مجالات الدراسة تراوحت ما بين (0.892) كأدنى معامل في المجال (معوقات إدارية تنظيمية.), وبين (0.938) كأعلى معامل في المجال (معوقات اقتصادية)، مما يدل على أن مجالات الأداة تمتعت بسمة الثبات وبدرجة عالية, وبالنسبة للأداة إجمالاً فإن قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ عالية جداً بلغت (0.923) مما يعني أن الأداة إجمالاً تتسم بثبات يمكن الاعتماد على نتائجها.

4) تطبيق الأداة:

بعد التأكد من صدق الأداة وثباتها قام الباحث بتطبيق هذه الأداة، وتم توزيع (119) نسخة من الاستبيان على جميع مجتمع الدراسة وذلك في العام الجامعي (2020/ 2021م).

وقد تم توزيع الاستبيان وفق الخطوات الآتية:

تم التواصل مع أفراد مجتمع الدراسة مباشرةً وتوزيع الاستبيانات وإعطائهم الفترة الكافية للإجابة على أسئلة أداة الدراسة (الاستبيان) ما يقارب الشهر نظراً لانشغالهم بالمهام الموكلة، وبعد المتابعة المستمرة طالت شهر لأفراد مجتمع الدراسة تم استرجاع عدد (75) استبانة بنسبه (63 %)، حيث تم تطبيق الدراسة على جميع أفراد مجتمع الدراسة بالحصر الشامل لمحدودية عددهم وإمكانية الوصول إليهم.

4. المعالجات الإحصائية:

استخدم الباحث برنامج الحزم الإحصائية SPSS في تحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بمجالات الدراسة واستخدام الوسائل الإحصائية الملائمة في معالجتها واستخلاص النتائج.

اعتمد الباحث على مقياس ليكرت الخماسي في درجة الحدة محكاً لتقدير مجالات الدراسة، ويبين ذلك الجدول الآتي:

الجدول (9): يبين درجة الحدة محكاً لتقدير مجالات الدراسة

مدى المتوسط الحسابي	درجة الممارسة
5 – 4.2	كبيرة جداً
4.2 – أقل من 3.4	كبيرة
3.4 – أقل من 2.6	متوسط
2.6 – أقل من 1.8	ضعيفة
1.8 – أقل من 1	ضعيفة جداً

وقد أُحتسب مدى المتوسط بناءً على أعلى قيمة في مقياس ليكرت وأقل قيمة على وفق معادلة المدى: حيث المدى = 5-1=4

وتحديد طول الفئة بناءً على المدى مقسوماً على عدد الفئات: 4/5=0.8

وبهذا يكون الفرق بين كل قيمة وأخرى (0.8) بحيث يتساوى مدى المتوسط في كل الفئات.

كما أُحتسب الوزن المئوي بناءً على الوسط الحسابي المرجح لمستوى التأييد لأفراد المجتمع على عبارات الأداة مقسوماً على مستويات المقياس مضروباً في مائة على وفق:

الوزن المئوي = الوسط الحسابي المرجح/5×100

كما قُدرت درجة الحدة (المحك) التي من خلالها يحكم الباحث، وفي ضوء هذا سيعرض الباحث النتائج حسب ترتيب أسئلة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها.

النتائج وتحليلها:

سيقوم الباحث بعرض النتائج التي تم التوصل إليها بعد تطبيق الأداة بناءً على المعالجات الإحصائية التي أجريت على ما تم جمعة وتحليل البيانات، في ضوء أهداف الدراسة التي تبلورت في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

نتائج الإجابة عن السؤال الأول:

الذي ينص على: ما معوقات المشاركة المجتمعية من وجهة نظر القيادات الاكاديمية في جامعة عدن؟

للإجابة عن هذا السؤال استخدم الباحث المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد مجتمع الدراسة على كل مجال من المجالات الواردة، والتي تمثل معوقات المشاركة المجتمعية من وجهة نظ القيادات الأكاديمية بجامعة عدن، وفيما يلي عرض وتحليل لاستجابات أفراد مجتمع الدراسة في كل مجال من مجالات الدراسة المرتبطة بمعوقات المشاركة المجتمعية وذلك على النحو الآتي:

جدول(10): يبين الترتيب التنازلي الإجمالي لمجالات معوقات المشاركة المجتمعية في جامعة عدن بحسب المتوسط الحسابي

الرتبة	رقم في المقياس	ترتيب مجالات تنازلياً حسب المتوسطات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي%	مستوى الممارسة
1	4	معوقات اقتصادية	414.	0.482	82.8	كبيرة
2	3	معوقات مجتمعية	4.05	0.484	81	كبيرة
3	2	معوقات إدارية تنظيمية	3.79	0.442	75.8	كبيرة
4	1	المعوقات التي تحول دون بناء المشاركة المجتمعية في جامعة عدن	3.75	0.617	75	كبيرة
المتوسط العام			3.93	0.506	678.	كبيرة

يتضح من الجدول (10) أن مستوى معوقات المشاركة المجتمعية في جامعة عدن بدرجة (كبيرة) وذلك من خلال مستوى التقدير العام للمجالات والذي بلغ متوسطه الحسابي العام (3.93)، أي بوزن مئوي (78.6%)، وانحراف معياري بلغ (0.506).

كما يتضح من الجدول (4/1) أن جميع مجالات الدراسة حصلت على مستوى (كبيرة) في مستوى معوقات الشراكة المجتمعية في جامعة عدن.

ومما سبق نستنتج ان مستوى معوقات المشاركة المجتمعية في جامعة عدن من وجهة نظر القيادات الأكاديمية في جامعة عدن كان هناك تدني في الحرص على ترسيخ الثقافة التنظيمية الداعمة للمشاركة المجتمعية بين منسوبي الجامعة، وقلة وعي مؤسسات المجتمع المحلي بأهمية المشاركة مع الجامعة والافتقار إلى توفر قاعدة بيانات وإحصاءات للمجتمع المحلي وندرة في العمل على تنظيم مبادرات ثقافية واجتماعية، كذلك هناك غموض في أهداف الجامعة بالنسبة لمؤسسات المجتمع.

كذلك هناك معوقات إدارية تنظيمية مثل غياب الإشراف الإداري في عملية المشاركة وضعف المناخ التنظيمي اللازم لبناء شراكة فاعلة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع وغياب التشريعات عند تفعيل عملية الشراكة بالإضافة الى روتينية الإجراءات الإدارية في الجامعة.

كما ان هناك معوقات مجتمعية مثل غياب مفهوم المشاركة، وثقافتها، ونطاقها، وحدودها في مؤسسات المجتمع وضعف تشجيع الشراكات المميزة وضعف الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية من قبل مؤسسات المجتمع وعدم تحفيز مؤسسات المجتمع على عقد شراكات هادفة وضعف وعي أفراد المجتمع بفوائد المشاركة ومميزاتها.

كذلك هناك معوقات اقتصادية تواجه القيادات الاكاديمية في جامعة عدن كالميزانية المالية المخصصة للجامعة لا تسمح بإقامة برامج وأنشطة شراكة مع مؤسسات مجتمعية أخرى والافتقار لنظام مكافآت تحفيزية تشجع المؤسسات والأفراد على المشاركة وضعف عوامل التمويل لمشاريع المشاركة في الجامعة وقلة الميزانيات المخصصة للبحث والتطوير بالجامعات كما تفتقر الجامعة للمهارات والخبرات اللازمة للمشاركة بالشكل المطلوب.

ويعزو الباحث ذلك إلى ضعف قنوات الاتصال بين الجامعات وقطاعات المجتمع وانتظار الجامعات لتلك القطاعات بطلب المشاركة والمفترض العكس. وايضاً غياب النشر الإعلامي لأنشطة وبرامج الجامعة ومراكزها التعليمية وامكانياتها , وعدم إحاطة المجتمع وجهات العمل بفعالياتها. وكذلك قلّة المخصصات المالية والموازنة هي من تعكس ظلالها على ضعف كل الأنشطة والتجهيزات والتحفيزات.

نتائج الإجابة عن السؤال الثاني:

الذي ينص على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع الدراسة عند مستوى الدلالة(0.05) حول معوقات المشاركة المجتمعية بجامعة عدن من وجهة نظر قياداتها الأكاديمية تعزى لمتغيرات (الوظيفة، اللقب العلمي، سنوات الخبرة)؟

للإجابة عن هذا السؤال استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) لمعرفة أثر متغيرات (الوظيفية، اللقب العلمي، سنوات الخبرة) على تقديرات أفراد مجتمع الدراسة وفيما يلي نتائج هذا السؤال:

جدول (11): جدول يبين نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA One-Way) للفروق بين المتغيرات (الوظيفة، اللقب العلمي، سنوات الخبرة)

متغيرات الدراسة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الوظيفة	بين المجموعات	2.324	4	0.581	1.528	0.174
	داخل المجموعات	47.850	130	0.368		
	المجموع الكلي	50.173	134			
اللقب العلمي	بين المجموعات	2.250	4	0.563	1.672	0.154
	داخل المجموعات	43.579	130	0.335		
	المجموع الكلي	45.829	134			
سنوات الخبرة	بين المجموعات	0.337	2	0.168	0.173	0.462
	داخل المجموعات	47.292	132	0.358		
	المجموع الكلي	47.629	134			
المقياس الكلي	بين المجموعات	2.106	4	0.527	1.614	0.271
	داخل المجموعات	42.006	130	0.323		
	المجموع الكلي	44.113	134			

بالنظر إلى الجدول (11) الذي يبين تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في مجالات الدراسة ويتضح بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين آراء أفراد مجتمع الدراسة حول معوقات المشاركة المجتمعية في جامعة عدن تعزى إلى المتغيرات (الوظيفة ، اللقب العلمي ، سنوات الخبرة) إذ تشير قيم (F) المحسوبة في المقياس الكلي (1.614) بأنها أصغر من قيمة (F) الجدولية (2.758).

يتضح من نتائج الدراسة أن عدم وجود الفروق هذا يدل على تقارب وجهات نظر أفراد مجتمع الدراسة بين مجالات الدراسة حسب المتغيرات (الوظيفة، اللقب العلمي، سنوات الخبرة) وعلى الرغم من اختلاف الوظيفة واللقب العلمي وسنوات الخبرة ما بين أفراد مجتمع الدراسة، إلا أنه ليس لديهم اختلاف جوهري في إجاباتهم في كل متغير من المتغيرات والمقياس الكلي، ومن ثم لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية بين إجاباتهم، وهذا مؤشر على الانسجام بين إجابات أفراد مجتمع الدراسة في هذا المجالات مما أدى إلى ظهور نتيجة منسجمة.

أولاً: النتائج:

بعد استعراض إجابات القيادات الاكاديمية لجامعة عدن وتحليلها وفق احصائيات الدراسة والتي أعطت مؤشرات كبيرة للمعوقات، في كل مجالات الدراسة، فأننا نصل بذلك إلى معرفة معوقات المشاركة المجتمعية بجامعة عدن من وجهة نظر قياداتها الاكاديمية وهي كالآتي:

1. تدني الحرص على ترسيخ الثقافة التنظيمية الداعمة للشراكة المجتمعية بين منسوبي الجامعة.
2. المركزية التي تحكم عمل رئاسة الجامعة.
3. قلة الحرص على ان تكون لجنة الشراكة المجتمعية متنوعة.
4. قلة وعي مؤسسات المجتمع المحلي بأهمية الشراكة مع الجامعة
5. ندرة العمل على تنظيم مبادرات ثقافية واجتماعية.
6. الافتقار إلى توفر قاعدة بيانات وإحصاءات للمجتمع المحلي
7. قلة وعي مؤسسات المجتمع بالخدمات التي يمكن أن تقدمها الجامعة.
8. غموض أهداف الجامعة بالنسبة لمؤسسات المجتمع.
9. رؤية مؤسسات المجتمع غير واضحة فيما يتعلق بالتعاون مع الجامعة.
10. عزوف بعض مؤسسات المجتمع عن الشراكة مع الجامعة.
11. تدني الوعي بمهام مجلس الأمناء لدى مؤسسات المجتمع.
12. ضيق الوقت لدى إدارة الجامعة يحول دون بناء الشراكة مع مؤسسات المجتمع.
13. قلة تدريب إدارة الجامعة على بناء وإدارة الشراكات المجتمعية.

معوقات إدارية:

1. غياب الإشراف الإداري في عملية الشراكة.
2. ضعف المناخ التنظيمي اللازم لبناء شراكة فاعلة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع.
3. غياب التشريعات عند تفعيل عملية الشراكة.
4. كثرة المهام الإدارية للقيادات الجامعية.
5. روتينية الإجراءات الإدارية في الجامعة.
6. الافتقار إلى التكامل المؤسسي.

معوقات مجتمعية:

1. تدني القناعة التامة بأهمية الشراكة، لتكلفتها المالية.
2. غياب مفهوم الشراكة، وثقافتها، ونطاقها، وحدودها في مؤسسات المجتمع.
3. ضعف تشجيع الشراكات المميزة
4. ضعف الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية من قبل مؤسسات المجتمع
5. عدم تحفيز مؤسسات المجتمع على عقد شراكات هادفة.
6. اعتقاد مؤسسات المجتمع بأن دورها في الشراكة مقتصر على توفير الدعم المادي للجامعة.
7. ضعف وعي أفراد المجتمع بفوائد الشراكة ومميزاتها.

معوقات اقتصادية:

1. الميزانية المالية المخصصة للجامعة لا تسمح بإقامة برامج وأنشطة شراكة مع مؤسسات مجتمعية أخرى.
2. الافتقار لنظام مكافآت تحفيزية تشجع المؤسسات والأفراد على الشراكة.
3. ضعف عوامل التمويل لمشاريع الشراكة في الجامعة.
4. قلة الميزانيات المخصصة للبحث والتطوير بالجامعات.
5. افتقار الجامعة للمهارات والخبرات اللازمة للشراكة بالشكل المطلوب.

ثانياً: ملخص النتائج:

في ضوء ما تم التوصل أليه من خلال نتائج الدراسة الحالية فإن الباحث يستنتج الآتي:

1) أن مستوى معوقات المشاركة المجتمعية في جامعة عدن بحسب وجهة نظر القيادات الاكاديمية بجامعة عدن كانت بدرجة (كبيرة) وذلك من خلال مستوى التقدير العام للمجالات والذي بلغ متوسطه الحسابي العام (3.93)، أي بوزن مئوي (78.6%)، وانحراف معياري بلغ (0.506).

2) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين آراء أفراد مجتمع الدراسة حول معوقات المشاركة المجتمعية في جامعة عدن تعزى إلى المتغيرات (الوظيفة ، اللقب العلمي ، سنوات الخبرة) إذ تشير قيم (F) المحسوبة في المقياس الكلي (1.614) بأنها أصغر من قيمة (F) الجدولية (2.758).

ثالثاً: التوصيات والمقترحات:

1) اثراء مبدأ المشاركة المجتمعية عن طريق استخدام فرق العمل التي يشارك فيها الموظفون وعلى اختلاف مستوياتهم الوظيفية، لماله من مردود ايجابي في تعزيز مستوي التزامهم بأهداف الجامعة وتطلعاتها المستقبلية.

2) تقديم الحوافز التشجيعية وزيادة الدعم المالي لتطوير العمل الأكاديمي وتحسين العملية التعليمية.

3) ضرورة تشجيع وتوسيع قنوات الاتصال الإدارية وتنمية العلاقات الإنسانية بين قيادات الجامعة والإداريين، وبين الكليات والأقسام العلمية.

4) إن تولي جامعة عدن اهتمامها برفع مستوى المشاركة المجتمعية لدى القيادات الأكاديمية من خلال الاهتمام بتحسين ظروف العمل بديوان الجامعة والكليات من خلال منحهم الحرية العلمية الأكاديمية وتنمية الشعور بالأمن الوظيفي وحرية اتخاذ القرار وتوفير المناخ العلمي المناسب للعمل فيها.

5) الحث على المشاركة المجتمعية والاستمرار في بذل الجهود وتطوير الأداء للوصول إلى أفضل مستوى من أجل تطوير العملية التعليمية. وذلك بوضع مهام وظيفية واضحة في العمل والقيام بتكثيف الدورات التدريبية الملائمة بما يتناسب مع طبيعة عمل كل واحد.

6) توفير إعلام جامعي (مرئي ومقروء) متخصص يقدم الجامعة وامكانياتها العلمية والترفيهية للمجتمع.

7) إقامة دورات تأهيلية للقيادات الاكاديمية في مجال بناء المشاركة المجتمعية.

8) إضافة برامج ونشاطات للمقررات الدراسية تنمي أهمية الإحساس بالمشاركة المجتمعية.

9) وضع إستراتيجيات للتواصل بين الجامعة والمجتمع.

10) عقد برامج ودورات تدريبية وورش عمل للقيادات الاكاديمية والإدارية عن العمل المجتمعي والشراكة المجتمعية.

11) انشاء مجلس استشاري للمشاركة المجتمعية يضم قيادات اجتماعية وانتاجية وخدماتية.

12) العمل على تعزيز المناهج التعليمية الجامعية وما قبل الجامعي بثقافة المشاركة الامجتمعية.

المقترحات:

1) دراسة: معوقات المشاركة المجتمعية من وجهة نظر قيادة المرافق الإنتاجية بمحافظة عدن.

2) دراسة: معالجة الصعوبات التي تحول دون تحقيق المشاركة المجتمعية بجامعة عدن.

3) دراسة: طرق تفعيل المشاركة المجتمعية في جامعة عدن.

المراجـــع

اولاً: المراجع العربية

المعاجم والوثائق الرسمية:

[1] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي(2006). **الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم العالي الجمهورية اليمنية**: خطة العمل المستقبلية(2006-2010)، صنعاء، الجمهورية اليمنية.

[2] بدوي، أحمد ذكي(1993). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية مكتبة لبنان: بيروت.

الكتب:

[3] بدوي، هناء. (2014). التنمية الاجتماعية رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية. دار المعرفة الجامعية.

[4] بوحفص، بوعشة محمد. (2000). أزمة التعليم العالي في الجزائر والعالم العربي بين الضياع وأمل المستقبل". بيروت. دار الجبل.

[5] الخميس، سلامة. (2000)."دراسات وبحوث: المعلم العربي، بعض قضايا التكوين ومشكلات الممارسة المهنية". الإسكندرية. دار الوفاء.

[6] عبيدات، ذوقان وآخرون. (1999). البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع عمّان. الأردن.

[7] العيسوي عبد الرحمن (بدون عام). تطوير التعليم الجامعي العربي. الإسكندرية، منشأة المعارف د.ن، ص10.

[8] النجار، فريد. (1999): التحالفات الاستراتيجية من المنافسة إلى التعاون.. خيارات القرن الحادي والعشرين، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة.

الاطروحات والرسائل العلمية:

[9] الحمادي محمد حمود(2013). "تطوير منظومة المشاركة المجتمعية في اليمن". بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الإدارة العامة. جامعة صنعاء. مركز تطوير الإدارة العامة، CPAD. WWW.YEMEN-nic.info.

[10] السعيدي، منى (2020)."تطوير المشاركة المجتمعية في مدارس التعليم الثانوي بمحافظة عدن في ضوء معايير الاعتماد المدرسي (تصور مقترح)". اطروحة دكتوراه، في فلسفة التربية، تخصص إدارة وإشراف تربوي، كلية التربية عدن. غير منشورة.

[11] الشناء، صفاء عبده احمد(2021). "بناء برنامج مقترح لتطوير خدمة المجتمع في جامعة عدن في ضوء أهداف الجامعات اليمنية". اطروحة دكتوراة في فلسفة التربية، مقدمة إلى قسم الأصول والإدارة التربوية- كلية التربية عدن تخصص إدارة وإشراف تربوي. غير منشورة.

[12] العريقي عائده محمد(2006). "دراسة تقويمية لدور الجامعات اليمنية في مجال خدمة المجتمع". أطروحة دكتوراة غير منشوره، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، مصر.

[13] العفيري، نبيل أحمد محمد. (2010)." استراتيجية مقترحة لتطوير الشراكة بين الجامعات اليمنية ومؤسسات سوق العمل". أطروحة دكتوراه مقدمة إلى قسم الأصول والإدارة التربوية تخصص (إدارة وتخطيط تربوي) كلية التربية جامعة تعز.

[14] العكل إيمان صبري(2001)." خدمة الجامعة المبررات المفترضة ". أطروحة دكتوراه، كلية التربية جامعة المنوفية ص99 –100.

الدوريات والمجلات:

[15] ابو الحديد، فاطمة علي. (2012). "الشراكة بين الجامعة والمؤسسات المدنية لتأهيل الشباب الخريجين: دراسة اجتماعية ميدانية". مجلة جامعة أم القرى (للعلوم الاجتماعية)-السعودية,مج5,ع1, 11- 59.

[16] ابو المجد، مها عبد الله السيد (2015). "حاضنة الاعمال البحثية وتنمية القدرة التنافسية للجامعة، تصور مقترح". مجلة دراسات (عربية في التربية وعلم النفس)، ع66.

[17] الأحمد، هند محمد عبدالله. (1437هـ)، "تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الانتاجية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر الخبراء". مجلة (العلوم التربوية)، ع4، كلية العلوم الاجتماعية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

[18] الباز، راشد بن سعد. (1428)." الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والأجهزة الأمنية". مجلس التعاون لدول الخليج العربية. الرياض

[19] حسانين، خالد. (2012). "دور مقترح لطريقة خدمة الجماعة لتفعيل مشاركة المرأة الريفية في مشروعات وبرامج الخدمة العامة". مجلة دراسات في (الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية)، القاهرة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ج9.

[20] الخليفة، عبد العزيز بن على. (2014). "صيغة مقترحة لتفعيل الشراكة المجتمعية للجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة". جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية نموذجا، مجلة (رسالة التربية وعلم النفس)، ع 123-97ص ،46.

[21] الشمري، عادل بن عايد (2014). "تقدير القيادات الجامعية لدور الجامعة تجاه المسؤولية المجتمعية فى الجامعات الحكومية فى مدينة الرياض".المجلة السعودية (للتعليم العالي) -السعودية، ع12 ،97 - 132.

[22] الشهاري، أحمد شرف والغيلي، زيد علي، (2013). "دور التعليم العالي في خدمة المجتمع في الجمهورية اليمنية". العدد10. المجلد5. نوفمبر 2013.

[23] صالح، مرفت عبدالهادي؛ وحسن، سهير أحمد محمد(2010). "الجامعات الافتراضية وتفعيل تعليم الكبار في الوطن العربي في ضوء المشاركة المجتمعية، دراسة تحليلية"، مجلة افاق (تعليم الكبار)، مج 9.

[24] صديق، أسماء أبو بكر. (2014). "مدخل لتفعيل الشراكة المجتمعية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية: محافظة الوادي الجديد نموذجا". مجلة كلية التربية بالزقازيق(دراسات تربويه ونفسية) جامعة العلوم الصحراوية مصر، ع ٨٥ مص ، 173 - 240.

[25] الصعيدي هناء كامل، ابو المجد مها عبدالله (2019). "تخطيط وحدة للنسيج بجامعة الملك فيصل في ضوء متطلبات المشاركة المجتمعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس". مجلة اتحاد الجامعات العربية. قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة بنها- مصر، 39 (3) لسنة2019, 181-doi-10.12816/0054613205.

[26] عامر,طارق عبدالرؤف محمد.(2007)."تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة".الشاملة الذهبية

[27] العبيدى، نغم محمود محمد صالح. (2009). "الشعور بالمشاركة الاجتماعية لدى تدريسي كلية التربية الرياضية في جامع الموصل". مجلة (أبحاث كلية التربية الأساسية) - كلية التربية الأساسية- جامعة الموصل- مج8،ع3,العراق،٤٢١ - ٤٤٦.

[28] عليان منصور حمود (2017). "مستقبل الشراكة البحثية بين الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية في ضوء روية المملكة 2030". دراسة استكشافية على الجامعات والمؤسسات الحكومية في المدينة المنورة.

[29] الغامدي، عبدالله مغرم. (1424)."الإنفاق على التعليم ومشاركات المؤسسات المجتمعية في تحمل تكاليفه لمواجهة متطلبات النهضة التعليمية في دول الخليج العربي. مكتب التربية العربي لدول الخليج العربي، الرياض.

[30] القاسم، ليلى حمد و النويصر,أسماء عبد العزيز.(2018)."الشراكة المجتمعية في تمويل برامج التعليم المستمر في الجامعات السعودية". مجلة كلية التربية (للعلوم الإنسانية) جامعة بابل.العدد39.

[31] الكميم,سماح علي.عرشان,اتحاد محمد.(2020). "تصور مقترح لتفعيل وظائف الجامعات اليمنية في ضوء ابعاد التنمية المستدامة".مجلة الاندلس(للعلوم الإنسانية والاجتماعية).ع32.مج7 ابريل-يونيو2020.

[32] مليجان معيض الثبيتى(2000)." الجامعات، نشأتها، مفهومها، وظائفها " دراسة وصفية تحليلية " المجلة التربوية _ الكويت _جامعة الكويت _مجلس النشر العلمي ع 54، ص 214.

[33] الوكيل، مصطفي مختار. (2012). "المشاركة المجتمعية: ماهيتها وأهدافها". مجلة الثقافة والتنمية. القاهرة. المجلد(13)، العدد59.

المؤتمرات العلمية والندوات والملتقيات:

[34] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الآسكوا). (2003م) "مبادرات بناء القدرات التكنولوجية خلال القرن الحادي والعشرين في البلدان الأعضاء في الأسكوا".نيويورك : الأمم المتحدة.

[35] حباكة، أمل سعيد محمد(2010). "المشاركة المجتمعية في تعليم الكبار: دارسة مقارنة لبعض الخبرات الاجنبية والافادة منها في مصر". المؤتمر السنوي الثامن المنظمات غير الحكومية وتعليم الكبار في الوطن العربي (الواقع والرؤى المستقبلية)، مركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس.

[36] خالد، زينب عاطف مصطفى، جليط، وسام علي أحمد. (2011). "المشاركة المجتمعية وفقا لمتطلبات الجودة الشاملة في كلية الاقتصاد المنزلي جامعة الأزهر بين الواقع والمامول". المؤتمر العلمي السنوي العربي السادس دولي الثالث (تطوير برامج التعليم العالي النوعي في مصر والوطن العربي في ضوء متطلبات عصر المعرفة) مصر، مج2 ،649 - 674.

[37] الزبيدي حمزة محمود (2008). "تكامل منظومة التفاعل بين القطاعات المجتمعية ومؤسسات التعليم العالي والبحث التطبيقي"، المؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية، المجلد 2، 24-27 فبراير.

[38] السلطان فهد سلطان، (2005)."المتطلبات الهيكلية والتنظيمية لشراكة مجتمعية فاعلة". دراسة أعدت بتكليف من مكتب التربية العربي لدول الخليج لتقديمها في (اللقاء التربوي العربي الثاني)، كلية التربية جامعة الملك سعود.

[39] الشرجبي عبدالحكيم (2011). "المشاركة المجتمعية في إدارة مؤسسات التعليم العالي العربية". المؤتمر الثالث للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، (تطوير إدارة التعليم العالي في الوطن العربي) , 7-8 ديسمبر 2011، ابو ظبي.

[40] العثمان عبد الله بن عبد الرحمن. (2009): "الشراكة المجتمعية من واقع تجربة جامعة الملك سعود. كراسي البحث أنموذجاً". ندوة الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

[41] القوصي، علاء الدين أحمد (2009): "الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في العالم العربي". المعوقات والتحديات ومحاولات تذليلهما، ندوة الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

[42] الكشكى، عمرو أحمد؛ وسعد الله، أيمن نبيه (2009). "بناء برنامج مقترح لتجويد المشاركة المجتمعية كأحد ركائز ضمان الجودة والاعتماد بمؤسسات التعليم العالي". المؤتمر العلمي العربي الرابع الدولي الأول لكلية التربية النوعية بعنوان (الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات وبرامج التعليم العالي النوعي في مصر والعالم العربي وبرامج التعليم العالي النوعي في مصر والعالم العربي الواقع والمأمول)، مصر، مج3 – ص2321، ص 2331.

[43] كنعان,احمد علي.(2007). "مؤشرات الجودة في التعليم العالي بكليات التربية في الجمهورية العربية السورية". بحث مقدم إلى مؤتمر الجامعات العربية الرباط، المملكة المغربية.

[44] محمد,صلاح الدين عبد الستار. (2008). "نحو بحث علمي لعصر العلم والتكنولوجيا. رؤية ميدانية"، المؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية، المجلد 2، جامعة الملك فهد للبترول والتعدين، الظهران، المملكة العربية السعودية، 24-27 فبراير.

[45] اليونسكو(1998): "التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين. الرؤية والعمل"، المؤتمر العالمي للتعليم العالي، باريس، 5-9 أكتوبر.

ثانياً المراجع الاجنبية:

[46] Dylan G. M. Schouten& Nanja J. J. M. Smets,Marianne Driessen,Knup Fuhri,Mark A. Neerincx,Anita H. M. Cremers (2017)."Requirements for a virtual environment to support the social participation education of low-literates, Universal Access in the Information Society". August, Volume 16, Issue 3, pp 681–698.

[47] Piškur, Barbara (2014)." Social participation: Redesign of education, research, and practice in occupational therapy Scandinavian". Journal of. Occupational Therapy. Vol 21, PP 89-95.

[48] Lankard.A.Bettina(1995): Business- Education Partnerships, Eric Digest no156,ED383856.

[49] Ostrander, S. A. (2004). Democracy, Civic Participation, and the University: A Comparative Study of Civic Engagement on Five Campuses. Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly, 33(1).

[50] Russell, C. (1993). Academic freedom. London: Routledge.

[51] Breznitz, S. M., & Feldman, M. P. (2012). The engaged university. The Journal of Technology Transfer, 37(2), 139-157.

موقع على شبكة الأنترنت:

[52] باكير، عايدة (2017)." تطور دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء المسؤولية المجتمعية والاتجاهات العالمية الحديثة". متاح على: http://colleges.jazanu.edu.sa/saf.

RESEARCH ARTICLE

BARRIERS TO COMMUNITY PARTNERSHIP AT THE UNIVERSITY OF ADEN FROM ITS ACADEMIC LEADERSHIP POINT OF VIEW

Mushtaq Ali Daghem Mohammed

Dept. of Educatioal Foundations and Administration, Faculty of Education - Aden, University of Aden, Yemen

***Corresponding author: Mushtaq Ali Daghem Mohammed; E-mail: moshtaq.amd2@gmail.com**

Received: 29 October 2021 / Accepted: 20 December 2021 / Published online: 31 December 2021

Abstract

The study mainly aimed to know the barriers to community partnership at the University of Aden from the point of view of its academic leadership, as well as identifying the impact of the study variables (qualification, job, years of experience) on the views of academic leaders at the University of Aden on the subject of the study, and knowing the differences between the answers of the study community members, regarding the subject of the study that attributed to the variables (qualification, job, years of experience).

The study is based on a questionnaire designed by the researcher and arbitrated by a group of arbitrators. After verifying the validity and reliability of the tool, it has been applied. Its final form contained (32) items distributed over four sections. (119) copies of the questionnaire were distributed to all (119) academic leaders at the University of Aden (distributed to the office of the Presidency of the University and its affiliated colleges and educational centers.)

The research follows the descriptive analytical survey approach and statistical treatments. The SPSS statistical program is used to analyze the data related to the axes of the study, and the appropriate statistical tools in processing and drawing conclusions.

In light of the results of the current study, the researcher concludes the following:

1) The level of community partnership obstacles at the University of Aden, according to the point of view of its academic leaders, was to a (significant) degree, through the level of the general assessment of the fields, which reached a general arithmetic mean (3.93), that is, with a weight percentage (78.6%), and a standard deviation of.(0.506)
2) There are no statistically significant differences at the level of significance (α = (0.05) between the opinions of the study community members about the barriers to community partnership at the University of Aden due to the variables (job, scientific title, years of experience), as the (F) values calculated in the overall scale indicate (1.614) as less than the tabular value (F) (2.758).

Keywords: Community Partnership, Academic Leadership, Barriers.

كيفية الاقتباس من هذا البحث:

محمد، م. ع. د. (2021). معوقات المشـــاركة المجتمعية بجامعة عدن من وجهة نظر قياداتها الأكاديمية. *مجلّة جامعة عدن الإلكترونيّة للعلوم الانسانيّة والاجتماعية*، 2(4)، ص495-517. https://doi.org/10.47372/ejua-hs.2021.4.133

حقوق النشـــر © 2021 من قبل المؤلفين. المرخص لها EJUA، عدن، اليمن. هذه المقالة عبارة عن مقال مفتوح الوصول يتم توزيعه بموجب شروط وأحكام ترخيص Creative Commons Attribution (CC BY-NC 4.0).